

# الطَّرْقُ التي عليها طرق الخبيثين

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي

تحقيق

الشيخ عبد الله بن محمد الغنيما



الطرق  
التي يعلم بها صدق الخبر من كذبه

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس  
أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الدمشقي

تحقيق

الشيخ : عبدالله بن محمد الغنيمان



بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم  
على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .  
وبعد فهذه رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية  
رحمه الله تعالى مهمة جداً ؛ فيها بيان الطرق  
التي يعلم فيها بطلان النقل وصحته بطرق إذا  
تأملها المنصف وجدها مقنعة ، وهي طرق يمكن  
أن يستعملها كل واحد ممن لا يعرف ثقات النقلة  
من ضعفائهم ، لأنها تعتمد على العقل  
والمحسوس ، وهي كافية في إبطال مذاهب أهل  
الباطل ولا سيما الرافضة الذين بنوا دينهم على  
أخبار مكذوبة وافتراءات مزورة وكل من يسلك  
طريق من طرق أهل البدع ، وفيها بيان بطلان  
دعاوي الرافضة على الصحابة ما يكفي ويشفي .  
وهذه الرسالة مأخوذة من منهاج السنة ،  
ولعظيم فائدتها وشدة الحاجة إليها أفردتها رجاء  
الانتفاع بها ، والله من وراء القصد وهو الهادي  
إلى سواء السبيل .

### الطرق التي يعلم بها صدق الخبر من كذبه

اعلم أنه ليس كل أحد من أهل النظر والإستدلال خبير بالمنقولات ، والتمييز بين صدقها وكذبها ، وصوابها وخطئها ، فضلا عن العامة .

وقد علم من حيث الجملة أن المنقول منه صدق ومنه كذب ؛ وليس لهم خبرة أهل المعرفة علماء الحديث ، فهؤلاء يحتاجون في الإستدلال على الصدق والكذب إلى طرق أخرى .

والله سبحانه الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، الذي خلق فسوى ، والذي قدر فهدى ، أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ، الذي أخرج الناس من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئا ، وجعل لهم السمع والأبصار والأفئدة ، يهدي من يشاء من عباده ، بما يتيسر لهم من الأدلة التي تبين لهم الحق من الباطل ، والصدق من الكذب ، كما في الحديث الصحيح الإلهي (( يا عبادي

كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم. (١).  
ولهذا تنوعت الطرق التي بها يعلم الصدق  
من الكذب ، حتى في أخبار المخبر عن نفسه بأنه  
رسول الله ، وهو دعوى النبوة .

فالطرق التي بها يعلم صدق الصادق  
وكذب المتنبئ الكذاب كثيرة متنوعة كما قد  
نبهنا عليها في غير هذا الموضع (٢).  
وكذلك ما به يعلم صدق المنقول عن  
الرسول ﷺ وكذبه يتعدد ويتنوع .

وكذلك ما به يعلم صدق الذين حملوا العلم ،  
فإن أهل العلم يعلمون صدق مثل مالك والثوري ،  
وشعبة ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي  
وأحمد بن حنبل ، والبخاري ومسلم وأبي داود ،  
وأمثال هؤلاء علماء يقينياً يجزمون بأنهم  
لا يتعمدون الكذب في الحديث .

ويعلمون كذب محمد بن سعيد

١ - رواه مسلم رقم ٢٥٧٧ ( ج ٤ ص ١٩٩٤ ) .

٢ - مثل النبوات له فقد ذكر طرقاً كثيرة يعرف بها الصادق من  
الكاذب في هذا الباب .

المصلوب (١) وأبي البختری القاضي (٢) وأحمد بن عبدالله الجوبیاری (٣) وعتاب بن ابراهیم بن عتاب (٤) وأبي داود النخعی (٥) ونحوهم ممن يعلمون أنهم يتعمدون الكذب .

وأما الخطأ فلا يعصم من الإقرار عليه إلا نبي .

لكن أهل الحديث يعلمون أن مثل الزهري والثوري ، ومالك ونحوهم من أقل الناس غلطاً في أشياء خفيفة ، لاتقدح في مقصود الحديث ، ويعرفون رجالاً دون هؤلاء ، يغلطون أحياناً ، والغالب عليهم الحفظ والضبط ، ولهم دلائل يستدلون بها على غلط الغالط .

١- ذكره الذهبي في الميزان ٥٦١/٣ ، وقال : اتهم بالزندقة فطلب .

٢- هو : وهب بن وهب بن كثير أبو البختری القاضي قال أحمد كان يضع الحديث ، انظر الميزان ٣٥٣/٤ .

٣- انظر الميزان ١٦/١ وذكر بعض الأمثلة مما وضعه .

٤- لم أجد هذا الاسم في كتب الضعفاء والكذابين ، فلعل الاسم فيه تحريف .

٥- هو سليمان بن عمرو ، قال أحمد : كان يضع الحديث ، وقال يحيى القطان : كان معروفاً بوضع الحديث ، انظر الميزان ٣٦٦/٢ .

ودون هؤلاء قوم كثير غلطهم ، فهؤلاء لا يحتجون بهم إذا انفردوا لكن يعتبرون بحديثهم ، ويستشهدون به ؛ بمعنى أنهم ينظرون فيما روه هل رواه غيرهم ؟ .

فإذا تعددت الطرق واللفظ واحد ، مع العلم بأنهم لم يتواطأوا ولا يمكن في العادة اتفاق الخطأ في مثل ذلك ، كان هذا مما يدلهم على صدق الحديث.

[ منزلة ابن لهيعة عند المحدثين ]

ولهذا قال أحمد : اكتب حديث الرجل لأعتبر به ، مثل ابن لهيعة ونحوه (١) ونحوه . فإنه كان عالماً ديناً قاضياً ، لكن احترقت كتبه فصار يحدث بعد ذلك بأشياء دخل فيها غلط ؛ لكن أكثر ذلك صحيح يوافقه عليها الثقات ، كالليث وأمثاله .

وأهل الحديث يعلمون صدق متون الصحيحين ، ويعلمون كذب الأحاديث الموضوعة

١- هو عبد الله بن لهيعة بن عتبة الحضرمي قاضي مصر وعالمها ، ضعفه ، انظر الميزان ٢/٧٥ .



التي يجزمون بأنها كذب بأسباب عرفوا بها ذلك ،  
وَمَنْ شَرَكَهُمْ فِيهَا علم ما علموه ، ومن لم يشركهم  
لم يعلم ذلك ، كما أن الشهود الذين يتحملون  
الشهادة ويؤدونها يعرف مَنْ جَرَّبَهُمْ وخبرهم صدق  
صادقهم ، وكذب كاذبهم .

وكذلك أهل المعاملات في البيع والإجارة  
يعلم من جربهم وخبرهم صادقهم وكاذبهم ،  
وأمينهم وخائنهم .

وكذلك الأخبار قد يعلم الناس صدق بعضها  
وكذب بعضها ، ويشكون في بعضها .

[ أهل الحديث يعلمون ما ثبت عن الرسول  
ﷺ من الشرع وما لم يثبت ]

وباب المعرفة بأخبار النبي ﷺ وأقواله  
وأفعاله ، وما ذكره من توحيد وأمر ونهي ، ووعد  
ووعيد ، وفصائل الأعمال أو الأقوام أو أمكنة ، أو  
أزمنة ، ومثالب لمثل ذلك أعلم الناس به أهل العلم  
بحديثه الذين أجتهدوا في معرفة ذلك ، وطلبه من  
وجوه متعددة ، وجمعوا بن رواية هذا وهذا ،  
فعلموا صدق الصادق ، وغلط الغالط ، وكذب  
الكاذب .

وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الأمة  
 ما حفظ من دينها ، وغير هؤلاء لهم تبع فيه ، إما  
 مستدلين بهم ، وإما مقلد لهم ، كما أن الاجتهاد  
 في الأحكام أقام الله له رجالا اجتهدوا فيه حتى  
 حفظ الله بهم على الأمة ما حفظ من الدين ،  
 وغيرهم لهم تبع فيه ، إما مستدل به وإما مقلد لهم .  
 [درجات الصحابة في العلم وتبليغه]

مثال ذلك : أن خواص أصحاب محمد ﷺ  
 أعلم به ممن هو دونهم في الاختصاص مثل أبي  
 بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد  
 الرحمن بن عوف ، سعد وأبي بن كعب ، ومعاذ  
 بن جبل ، وابن مسعود ، وبلال وعمار بن ياسر ،  
 وأبي ذر الغفاري ، وسلمان ، وأبي الدرداء وأبي  
 أيوب الأنصاري ، وعادة بن الصامت ، وحذيفة ،  
 وأبي طلحة ، وأمثال هؤلاء من السابقين الأولين  
 من المهاجرين والأنصار هم أكثر اختصاصاً به ممن  
 ليس مثلهم .

لكن قد يكون بعض الصحابة أحفظ وأفقه  
 من غيره ، وإن كان غيره أطول صحبة ، وقد  
 يكون أيضاً أخذ عن بعضهم العلم أكثر مما أخذ

عن غيره لطول عمره ، وإن كان غيره أعلم منه ،  
كما أخذ عن أبي هريرة ، وابن عمر وابن عباس  
وعائشة وجابر وأبي سعيد من الحديث أكثر مما  
أخذ عن هو أفضل منهم كطلحة والزبير ونحوهم .  
وأما الخلفاء الأربعة فلهم في تبليغ الدين  
ونشر أصله ؛ وأخذ الناس ذلك عنهم ما ليس  
لغيرهم ، وإن كان يُروى عن صفار الصحابة من  
الأحاديث المفردة أكثر مما يروي عن بعض  
الخلفاء .

فالخلفاء لهم عموم التبليغ وقوته التي لم  
يشركهم فيها غيرهم ، ثم لما قاموا بتبليغ ذلك  
شاركهم فيه غيرهم ، فصار متواتراً كجمع أبي  
بكر وعمر القرآن في الصحف ، ثم جمع عثمان  
له في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار ، فكان  
الإهتمام بجمع القرآن وتبليغه أهم مما سواه .

وكذلك تبليغ شرائع الإسلام إلى أهل  
الأمصار ومقاتلتهم على ذلك واستنابتهم في ذلك  
الأمراء والعلماء ، وتصديقهم لهم فيما بلغوه عن  
الرسول ﷺ . فبلغ من أقاموه من أهل العلم حتى  
صار الدين منقولاً نقلاً عاماً متواتراً ظاهراً

معلوماً ، قامت به الحجة ، ووضحت به المحجة ،  
وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاؤه المهديين  
الراشدين ، الذين خلفوه في أمته علماً وعملاً .  
وهو ﷺ كما قال تعالى في حقه : ﴿ والنجم  
إذا هوى ماضل صاحبكم وماغوى ﴾ وماينطق عن الهوى ،  
إن هو إلا وحي يوحى ﴾ .

فهو ماضل ، وماغوى ، وكذلك خلفاؤه  
الراشدون ، الذين قال فيهم : (( عليكم بسنتي  
وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ،  
تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ . )) (١)  
فإنهم خلفوه في ذلك ، فانتفى عنهم بالهدى ،  
الضلال ، وبالرشد الغي .

وهذا هو الكمال في العلم والعمل ، فإن  
الضلال عدم العلم ، والغي اتباع الهوى ، ولهذا  
أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا : ﴿ اهدنا  
الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير

١- رواه الإمام أحمد في المسند ١٣٦/٤ ، ١٢٧ . وأبو داود ١٣/٥  
رقم ٤٦٧ ، وابن ماجه ١٥/١ ، ١٦ ، ١٧ . والترمذي ٤٤/٥ رقم  
٣٦٧٦ وقال : حسن صحيح ، وصححه غيره أيضاً من أهل العلم .

المفضوب عليهم ولا الضالين . ﴿ ١٠ 〉 .

وقال النبي ﷺ : (( اليهود مفضوب عليهم ، والنصارى ضالون . )) (١) .

فالمهتدي الراشد الذي هداه الله الصراط المستقيم ، فلم يكن من أهل الضلال الجاهل ، ولا من أهل الغي المفضوب عليهم .

والمقصود هنا أن بعض الصحابة أعلم برسول الله ﷺ من بعض ، وبعضهم أكثر تبليفاً لما علمه من بعض .

ثم قد يكون عند المفضول علم قضية معينة لم يعلمها الأفضل فيستفيد منها ، ولا يوجب ذلك أن يكون هذا أعلم منه مطلقاً ، ولا أن هذا أعلم يتعلم من ذلك المفضول ما امتاز به .

ولهذا كان الخلفاء ، يستفيدون من بعض الصحابة علماً لم يكن عندهم كما استفاد أبو بكر - رضي الله عنه - علم ميراث الجدة من محمد ابن

١- رواه الإمام أحمد في المسند ٣٧٨/٤ - ٣٧٩ ، والترمذي ٦٧/٤ وقال : حديث غريب ، ورواه ابن جرير بأسانيد صحيحة . انظر التفسير ١٨٦/١ .

مسلمة ، والمغيرة بن شعبة (١) واستفاد عمر - رضي الله عنه - دية الجنين (٢) والإستئذان (٣) وتوريث المرأة من دية زوجها (٤) وغير ذلك من غيره ، واستفاد عثمان - رضي الله عنه - حديث مقام المتوفى عنها في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله من غيره (٥) واستفاد عليّ - رضي الله عنه - حديث صلاة التوبة من غيره (٦).

وقد يخفى ذلك العلم عن الفاضل حتى ، يموت ولم يعلمه ، ويبلغه من هو دونه ، وهذا

- ١- رواه أبو داود في السنن ٣١٦/٣ برقم ٢٨٩٤ . والترمذي ٤١٩/٣ برقم ٣١٠ . وابن ماجه ٩٠٩/٢ رقم ٢٧٢٤ .
- ٢- رواه مسلم انظر رقم ١٦٨٩ ، وأبو داود ٦٩٧/٤ رقم ٤٥٧٠ ، وابن ماجه رقم ٣٦٤٠ .
- ٣- رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحة انظر الإستئذان الباب رقم ١٣ واليبيع الباب رقم ٩ والاعتصام الباب رقم ٢٢ ، ومسلم في الادب رقم ٣١٥٣ ، وأبو داود رقم ٥١٨١ وغيرهم .
- ٤- رواه أبو داود في السنن ٣٣٩/٣ رقم ٣٩٢٧ والترمذي رقم ٣١١ وابن ماجه رقم ٣٦٤٢ .
- ٥- رواه أبو داود في السنن ٧٣٣/٢ رقم ٣٣٠٠ والترمذي ٥٠٨/٣ رقم ١٢٠٤ والنسائي ١٩٩/٦ .
- ٦- رواه أبو داود ١٨٠/٢ رقم ١٥٣١ ، والترمذي رقم ٣٠٠٩ وقال : حسن ، وابن ماجه رقم ١٣٩٥ .

كثير ليس هذا موضعه .

لكن المقصود أن نبين طرق العلم ،  
فالصحابة الذين أخذ الناس عنهم العلم بعد  
الخلفاء الأربعة مثل : أبي بن كعب ، وابن مسعود  
ومعاذ بن جبل ، وأبي الدرداء ، وزيد بن ثابت  
وحذيفة بن اليمان ، وعمران بن حصين ، وأبي  
موسى ، وسلمان ، وعبد الله بن سلام ، وأمثالهم .  
وبعد هؤلاء : مثل عائشة ، وابن عباس ،  
وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وأبي سعيد ،  
جابر وغيرهم .

ومن التابعين : مثل الفقهاء (١) وغيرهم ،  
وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وعبيد  
الله بن عبد الله بن عتبة ، والقاسم بن محمد ،  
وسالم بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام ، وعلي بن الحسين ، وخارجة  
بن زيد بن ثابت وسليمان بن يسار ، ومثل علقمة ،  
والأسود وشريح القاضي ، وعبيدة السلماني ،  
والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وأمثالهم .

---

١- أي الفقهاء السبعة وقد ذكرهم .

ثم من بعد هؤلاء : مثل الزهري ، وقتادة ،  
ويحيى بن أبي كثير ، ومكحول الشامي ، وأيوب  
السختياني ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويزيد  
بن أبي حبيب المصري ، وأمثالهم .

ثم من بعد هؤلاء : مثل مالك ، والثوري ،  
وحمد بن زيد ، وحمام بن سلمة والليث ،  
والأوزاعي ، وشعبة ، وزائدة ، وسفيان بن عيينة  
، وأمثالهم .

ثم من بعد هؤلاء : مثل يحيى القطان ،  
وعبد الرحمن بن مهدي ، وابن المبارك ، وعبد  
الله بن وهب ، ووكيع بن الجراح ، وإسماعيل  
ابن علية ، وهشيم بن بشير ، وأبي يوسف  
القاضي ، والشافعي ، وأحمد ، والحميدي ،  
واسحاق ابن راهوية ، والقاسم بن سلام ، وأبي  
ثور ، وابن معين ، وابن المديني ، وأبي بكر بن  
أبي شيبة ، وأبي خيثمة زهير بن حرب .

وبعد هؤلاء : البخاري ، ومسلم ،  
وأبوداود ، وأبوزرعة ، وأبو حاتم ، وعثمان بن  
سعيد الدارمي ، وعبد الله بن عبد الرحمن  
الدارمي ، ومحمد بن مسلم بن وارة ، وأبو بكر



الأثرم ، وإبراهيم الحربي ، وبقي بن مخلد  
الأندلسي ، ومحمد بن وضاح .

ومثل أبي عبد الرحمن النسائي ،  
والترمذي ، وابن ماجه ، ومحمد بن نصر  
المروزي ، ومحمد بن جرير الطبري ، وعبد الله  
ابن أحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم .  
ثم من بعد هؤلاء : مثل أبي حاتم البستي ،  
وأبي بكر النجاد ، وأبي بكر النيسابوري ، وأبي  
القاسم الطبراني ، وأبي الشيخ الأصبهاني ، وأبي  
أحمد العسال الأصبهاني وأمثالهم .

ثم من بعد هؤلاء : مثل أبي الحسن  
الدارقطني ، وابن مندة ، والحاكم أبي عبد الله ،  
وعبد الغني بن سعيد ، وأمثال هؤلاء ممن لا يمكن  
إحصاؤهم .

فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ  
من غيرهم ، وإن كان في هؤلاء من هو أكثر  
رواية ، وفيهم من هو أكثر منهم معرفة بصحيحه  
من سقيمهم ، ومنهم من هو أفقه فيه من غيره .  
قال أحمد بن حنبل : معرفة الحديث  
والفقه فيه أحب إلى من حفظه ، وقال علي ابن

المديني :- أشرف العلم الفقه في متون الأحاديث ،  
ومعرفة أحوال الرواة .

فإن يحيى بن معين ، وعلى بن المديني  
ونحوهما أعرف بصحيحه وسقيمه من مثل أبي  
عبيد و أبي ثور ، وأبو عبيد وأبو ثور ونحوهما  
أفقه من أولئك .

وأحمد كان يشارك هؤلاء وهؤلاء .

وكان أئمة هؤلاء ممن يحبهم ويحبونه كما  
كان مع الشافعي وأبي عبيد ونحوهما من أهل  
الفقه في الحديث ، ومع يحيى بن معين ، وعلى  
ابن المديني ونحوهما من أهل المعرفة في  
الحديث .

ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه أكثر  
من أبي داود ، وأبو داود له عناية بالفقه أكثر ،  
والبخاري له عناية بهذا وهذا .

وليس المقصود هنا توسعة الكلام في هذا  
بل المقصود أن علماء أهل العلم بالحديث لهم من  
المعرفة بأحوال الرسول ﷺ ما ليس لغيرهم ، فهم  
أئمة هذا الشأن .

وقد يكون الرجل صادقاً كثير الحديث

كثير الرواية فيه ، لكن ليس من أهل العناية بصحيحه وسقيمه ، فهذا يستفاد منه نقله . فإنه صادق ضابط .

وأما المعرفة بصحيحه وسقيمه فهذا علم آخر ، وقد يكون مع ذلك فقيهاً مجتهداً ، وقد يكون صالحاً من خيار المسلمين وليس به كثير معرفة ، لكن هؤلاء وإن تفاضلوا في العلم فلا يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن له علمهم ، فكل من كان بالرسول ﷺ أعرف كان تمييزه بن الصدق والكذب أتم .

فقد يروج على أهل التفسير ، والفقه ، والزهد ، والنظر أحاديث كثيرة إما يصدقون بها ، وأما يجوزون صدقها ، وتكون معلومة الكذب عند علماء الحديث .

وقد يصدق بعض هؤلاء بما يكون كذباً عند أهل المعرفة ، مثل ما يروى طائفة من الفقهاء حديث : (( لا تفعل ياحميراء ، فإنه يورث

البرص . )) (١) .

وحديث : (( زكاة الأرض نبتها . )) (٢) .

وحديث : (( نهى عن بيع وشرط )) (٣)

ونهى عن بيع المكاتب والمدبر ، وأم الولد )) (٤) .

وحديث : نهى عن قفيز الطحان . )) (٥) .

وحديث : (( لا يجتمع العشر والخراج

على مسلم . )) (٦) .

١- رواه العقيلي وليس في هذا متن يصح ، ورواه الدارقطني ،  
انظر تنزيه الشريعة ٦٩/٢ .

٢- هكذا وفي تذكرة الموضوعات : (( زكاة الأرض يبسها . )) وقال  
: احتج به الحنفية ولا أصل له في المرفوع ، بل هو موقوف  
على محمد بن علي الباقر ص ٣٣ ، قال ابن عبد الهادي :  
لا يعرف له اسناد ولا أصل .

٣- قال في نصب الراية رواه الطبراني في الأوسط وذكر سنده وفيه  
قصة ، انظره هناك ١٧/٤ .

٤- رواه الدارقطني في السنن ١٣٨/٤ وكذلك ١٣٥/٤ وصحح وقفه  
على عمر ، وذكر عن ابن عمر أنه كره بيع المدبر ، وقال :  
هذا هو الصحيح ١٣٨/٤ ، وانظر ص ١٣٤ .

٥- رواه الدارقطني بلفظ : (( نهى عن عسب الفحل وعن قفيز  
الطحان . )) انظر ٤٧/٣ ، وأبو يعلى ٣٠١/٢ .

٦- ذكره ابن عدي في ترجمة يحيى بن عنبسة وقال : هو من قول  
ابراهيم النخعي ، ورواه البيهقي من طريق ابن عدي في  
السنن ١٣٢/٤ وابن حبان في الضعفاء ١٢٤/٣ .

- وحديث : (( ثلاث هن على فريضة ، وهن لكم تطوع : الوتر ، والنحر وركعتا الفجر )) (١) .
- وحديث : (( كان رسول الله ﷺ في السفر يتم ويقصر . )) (٢) .
- وحديث : (( لاتقطع اليد إلا في عشرة دراهم . )) (٣) .
- وحديث : (( لامهر دون عشرة دراهم . )) (٤) .
- وحديث : (( الفرق بين الطلاق والعتاق في الاستثناء . )) (٥) .
- وحديث : (( أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة . )) (٦) .

- ١- رواه أحمد في المسند ٢٣١/١ ، والدارقطني في السنن ٢/٢ وفيه أبو حباب متروك .
- ٢- رواه الدارقطني في السنن ١٨٩/٢ وابن أبي شيبة في المصنف ٤٥٢/٤ .
- ٣- رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٣٧/٢ ، ورواه أحمد في المسند ٢٠٤/٢ .
- ٤- رواه الدارقطني في السنن من طريق مبشر بن عبيد وهو متروك الحديث ٢٤٥/٣ والبيهقي ١٣٣/٧ .
- ٥- رواه الرافقطني في السنن ٣٥/٣ .
- ٦- رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٣٨٣/١ و٣٨٤ .

- وحديث : (( نهى عن البتراء . )) (١) .  
 وحديث : (( يغسل الثوب من المني والدم. )) (٢) .  
 وحديث : (( الوضوء مما خرج لا مما دخل. )) (٣) .  
 وحديث : (( كان يرفع يديه في ابتداء الصلاة ثم لا يعود . )) (٤) .

إلى أمثال ذلك من الأحاديث التي يصدق بعضها طائفة من الفقهاء وبينون عليها الحلال والحرام ، وأهل العلم بالحديث متفقون على أنها كذب على رسول الله ﷺ موضوعة عليه ، وكذلك

- ١- هكذا وفي الميزان ٥٣/٣ : (( نهى عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها قال ابن القطان : هذا شاذ لا يخرج على رواته ، ورواه ابن عبد البر في التمهيد .  
 ٢- رواه ابن عدي في الكامل ٥٢٤/٢ - ٥٢٥ في ترجمة ثابت بن حماد وابن الجوزي في العلل من طريقه انظر العلل المتناهية ٣٣١/١ وانظر تلخيص الحبير ٣٢/١ .  
 ٣- رواه ابن عدي في الكامل ١٣٤٠/٤ و ٢٠٤٢/٦ . والدارقطني في السنن ١٥١/١ والبيهقي ١١٦/١ وعبد الرزاق حديث رقم ١٠٠ .  
 ٤- رواه الدارقطني في السنن ٢٩٣/١ - ٢٩٤ - ٢٩٥ وانظر المنار المنيف . ١٣٧ .

أهل العلم من الفقهاء يعلمون ذلك .  
وكذلك أحاديث يرويها كثير من النساك  
ويظنها صدقاً ، مثل قوله : (( إن عبد الرحمن ابن  
عوف يدخل الجنة حبواً . )) (١) .  
ومثل قولهم : (( إن قوله تعالى : ﴿ولا تطرد  
الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه﴾ (٢)

﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة  
والعشي يريدون وجهه﴾ (٣) نزل في أهل الصفة (٤) .  
ومثل حديث : (( غلام المغيرة بن شعبة  
أحد الأبدال الأربعين . )) (٥) .  
وكذلك حديث فيه ذكر الأبدال والأقطاب

١- قال الإمام أحمد : هذا الحديث كذب منكر ، والحديث في  
المسند ١١٥/٦ .

٢- الآية ٥٢ من سورة الانعام .

٣- الآية ٢٨ من سورة الكهف .

٤- قال السيوطي في الدر أخرج الزبير بن بكار في أخبار المدينة  
وذكر قصة في المعنى ٣٧٤/٢ .

٥- هذا من وضع الرافضة الحاقدين على الإسلام لما قتل عمر  
رفعوا قدره لانه شفى بعض غيظهم .

والأغواث وعدد الأولياء (١).

وأمثال ذلك مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه كذب .

وكذلك أمثال هذه الأحاديث قد تعلم من غير طريق أهل الحديث ، مثل أن تعلم أن قوله تعالى : ﴿ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ﴾ ، ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ﴾ في سورة الأنعام وفي سورة الكهف ، وهما سورتان مكيتان باتفاق الناس ، والصفة إنما كانت بالمدينة .

ومثل مايروون في أحاديث المعراج : أنه رأى ربه في صورة كذا (٢).

- ١- رواه الامام أحمد في المسند ٣٢٢/٥ وألف جماعة في ذلك منهم السخاوي ( نظم اللآل ) والسيوطي ( القول الدال ) وغيرهما .
- ٢- حديث رأيت ربي تبارك وتعالى رواه أحمد في المسند ٢٨٥-٢٩٠ وابن أبي عاصم في السنة ١/١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ والأجري في الشريعة ص ٤٩٤ ، ٤٩٦ وغيرهم ، والحديث (( رأيت ربي الليلة في أحسن صورة )) رواه الطبراني في الكبير ٢٩٦/١ والبهقي في شرح السنة ٣٥/٤ ، وكل أحاديث الرؤية المقصود بها رؤية منامية ، ولم يقع = المعراج في المدينة كما زعمه بعض العلماء كأبي شامة وغيره ، ولو وقع ذلك لم يخف بل



وأحاديث المعراج التي في الصحاح ليس فيها شيء من أحاديث الرؤية ، وإنما الرؤية في أحاديث مدنية كانت في المنام كحديث معاذ بن جبل : (( أتاني البارحة ربي في أحسن صورة )) إلى آخره (١) .

فهذا منام رآه في المدينة وكذلك ما شابهه كلها كانت في المدينة في المنام ، والمعراج كان بمكة بنص القرآن واتفاق المسلمين .

وقد يروج على طائفة من الناس من الحديث ما هو أظهر كذباً من هذا مثل : تواجد النبي ﷺ حتى سقطت البردة عنه (٢) فهذا من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة ، وطائفة يظنون هذا صدقاً لما رواه محمد بن طاهر

ينقل أكثر مما نقل ما وقع في مكة حيث كثر الصحابة وأمنوا وأمنوا من الكفار . وهو حدث عظيم كما نوه الله به لما وقع في مكة .

١- رواه الترمذي رقم ٣٣٣٣ .

٢- مما لا يشك عاقل بكذبه . وذكره ابن القيم في المنار وقال : لمن الله واضعه ما أجراه على الكذب على رسول ﷺ .

المقدسي فإنه رواه في مسألة السماع (١).  
ورواه أبو حفص السهروردي (٢) لكن  
قال: يخالـج سري أن هذا الحديث ليس صحيحاً  
ولم أجد فيه ذوق اجتماع النبي ﷺ بأصحابه (٣).  
وهذا الذي ظنه وخالـج سره هو يقين عند  
غيره قد خالط قلبه ، فإن أهل العلم بالحديث  
متفقون على أن هذا الحديث كذب على رسول  
الله ﷺ وأعظم من هذا ظن طائفة أن أهل الصفة  
قاتلوا النبي ﷺ وأنه يجوز للأولياء قتال الأنبياء

١- محمد بن طاهر بن علي القيسراني له ترجمة في سير أعلام  
النبلاء ٣٦١/١٩ ، وفي الميزان ٥٨٧/٣ وكتابه السماع طبع في  
القاهرة سنة ١٣٩٠ ولم أجد هذا الحديث فيه .

٢- هو عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي أحد أقطاب  
التصوف في وقته له عوارف المعارف المطبوع مع الإحياء توفي  
سنة اثنتين وثلاثين وستمائة ، انظر السير للذهبي ٣٧٣/٢٢ وهذا  
الحديث رواه في كتابه ذلك انظر في هامش إحياء علوم الدين  
للغزالي ٢٩٤/٢ ولايشك عاقل عارف بحال رسول الله ﷺ بأنه  
كذب .

٣- كانت العبارة غير مستقيمة فصحتها من عوارف المعارف  
المطبوع على هامش الإحياء ٢٩٥/٢ .

إذا كان الغدر عليهم (١) .

وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب ؛  
فقد راج على كثير ممن ينتسب إلى الأحوال  
والمعارف والحقائق وهم في الحقيقة لهم أحوال  
شيطانية ، والشياطين التي تقترون بهم قد تخبرهم  
ببعض الغائبات ، وتفعل بعض أغراضهم ، وتقضي  
بعض حوائجهم ، ويظن كثير من الناس أنهم بذلك  
أولياء الله ، وإنما هم من أولياء الشياطين .

وكذلك قد يروج على كثير ممن ينتسب  
إلى السنة أحاديث يظنونها من السنة ، وهي  
كذب كالأحاديث المروية في فضائل عاشوراء -  
غير الصوم - (٢) وفضل الكحل فيه ، والاغتسال  
و . . . . والخضاب والمصافحة وتوسعة النفقة

١- هكذا وهو غير واضح والمقصود أنهم يغدرون بالأنبياء وفي  
تعليق ابن عبد الهادي إذا كان القدر .

٢- يعنى أنه لم يصح فيه إلا الأمر بصومه وفضله ، وأما فضل الكحل  
وما عطف عليه فهو موضوع وقد ذكر ذلك ابن القيم في المنار  
ص ١١١ .

على العيال فيه ، (١) ونحو ذلك ، وليس في عاشوراء حديث صحيح غير الصوم .

وكذلك ما يروى في فضل صلوات معينة فيه ، فهذا كله كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة ، ولم ينقل هذه الأحاديث أحد من أئمة أهل العلم في كتبهم .

ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن الحديث الذي يروى : (( من وسع على أهله يوم عاشوراء )) . . فقال لا أصل له . (٢) .

وكذلك الأحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه أو فضل صيامه ، أو صيام شيء منه ، أو أفضل صلاة مخصوصة فيه كالرغائب كلها كذب مختلق (٣) .

١- ذكر الفتني في تذكرة الموضوعات أن العراقي قال إن حديث التسعة على العيال في عاشوراء على شرط مسلم ، والهواب مذكروه الشيخ هنا .

٢- ذكر هذا شيخ الإسلام بتفصيل وبيان أكثر في مجموع الفتاوى ٣٣٠/٢٥ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، وذكر أن قول أحمد هذا رواه عن أحمد حرب الكرمانى .

٣- قال الحافظ ابن حجر في تبیین المعجب : ( ولم يرد في فضل رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين = = ولا في

وكذلك ما يروى في صلاة الأسبوع كصلاة  
يوم الأحد والإثنين وغيرهما كذب .

وكذلك ما يروى من الصلاة المقدرة ليلة  
النصف ، وأول ليلة جمعة من رجب ، أو ليلة  
سبع وعشرين منه ، ونحو ذلك كلها كذب .

وكذلك كل صلاة فيها الأمر بتقدير عدد  
الآيات أو السور أو التسبيح فهي كذب باتفاق  
أهل المعرفة بالحديث ، إلا صلاة التسبيح فإن  
فيها قولين لهم ، وأظهر القولين أنها كذب ، وإن  
كان قد اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم ، ولهذا  
لم يأخذها (١) أحد من أئمة المسلمين ، بل  
أحمد بن حنبل وأئمة أصحابه (٢) كرهوها  
وطعنوا في حديثها .

وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم  
فلم يسمعوها بالكلية ، ومن يستحبها من أصحاب

قيام ليلة مخصوصة فيه ، حديث صحيح يصلح للحجة وقد  
سبقني إلى الجزم بذلك أبو اسماعيل الهروي ص ٣١ ويظهر من  
هذا أنه لم يطلع على كلام شيخ الإسلام فيه .

١- يعنى لم يعملوا بها .

٢- في الاصل : ( وأئمة الصحابة ) والظاهر أن الصواب ما أثبتته .

الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم  
لأنقل عن الأئمة .

وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة  
المذكورة المأثورة التي فيها التسبيح قبل  
إلقيام، بل استحب صفة أخرى توافق المشروع  
لثلاثين سنة بحديث لا أصل له .

وكذلك أيضاً في كتب التفسير أشياء  
منقولة عن النبي ﷺ يعلم أهل العلم بالحديث أنها  
كذب .

مثل حديث فضائل سور القرآن الذي  
يذكره الثعلبي ، والواحدي في أول كل سورة  
ويذكره الزمخشري في آخر كل سورة .

ويعلمون أن أصح ما روى عن النبي ﷺ في  
فضائل السور، أحاديث (( قل هو الله أحد ))  
ولهذا رواها أهل الصحيح فرد الحافظ لها  
مصنفات كالحافظ أبي محمد الخلال وغيره .

ويعلمون أن الأحاديث المأثورة في فضل  
فاتحة الكتاب وآية الكرسي وخواتيم البقرة  
والمعوذتين أحاديث صحيحة .

فلهم فرقان يفرقون به بين الصدق والكذب .

وأما أحاديث سبب النزول فغالبا مرسل  
 ليس بمسند ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل :  
 (ثلاثة (١) علوم لإسناد لها - وفي لفظ - ليس لها  
 أصل : التفسير والمغازي ، والملاحم . يعني  
 أحاديثها مرسلة .

والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها  
 وردّها ، وأصح الأقوال : أن منها المقبول ومنها  
 المردود ، ومنها الموقوف ، فمن عُلِمَ من حاله أنه  
 لا يرسل إلا عن ثقة قبل مُرسله ، ومن عُرِفَ أنه  
 يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عن  
 لايعرف حاله ، فهذا موقوف .

وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه  
 الثقات كان مردوداً .

[من الطرق التي يعلم بها صدق الخبر] :

وإذا كان المرسل من وجهين ، كل من

١- ذكر ذلك شيخ الإسلام في مقدمة التفسير ص ٣٤٦ من الجزء  
 الثالث عشر من المجموع ، ورواه القيسراني بسنده ولفظه :  
 (ثلاثة كتب ليس لها أصل المغازي والملاحم والتفسير ) انظر  
 مسألة السماع ص ٧٧ .

الراوايين أخذ العلم عن شيوخ الآخر ، فهذا مما يدل على صدقه ، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب ، كان هذا مما يعلم أنه صدق ، فإن المخبر إنما يؤتى من جهة تعمد الكذب ، ومن جهة الخطأ ؛ فإذا كانت القصة مما يعلم أنه لم يتواطأ فيه المخبران فالعادة تمنع تماثلهما في الكذب عمداً ، وخطأً ، مثل أن تكون قصة طويلة فيها أقوال كثيرة ، رواها هذا مثل مارواها هذا ، فهذا يعلم أنه صدق ، وهذا مما يعلم به صدق محمد ﷺ وموسى ﷺ فإن كلا منهما أخبر عن الله وملائكة وخلقه للعالم ، وقصة آدم ، ويوسف وغيرهما من قصص الأنبياء - عليهم السلام - بمثل ما أخبر به الآخر ، مع العلم بأن واحداً منهما لم يستفد ذلك من الآخر ، وأنه يمتنع في العادة تماثل الخبرين الباطلين في مثل ذلك ، فإن من أخبر بأخبار كثيرة مفصلة دقيقة عن مُحَبَّرٍ معين لو كان مبطلاً في خبره ، لاختلف خبره لامتناع أن مبطلاً يختلف ذلك من غير تفاوت ، لاسيما في أمور لا تهدي العقول إليها ، بل ذلك يبين أن كلا منهما أخبر بعلم



وصدق .

وهذا مما يعلم الناس من أحوالهم ، فلو جاء رجل من بلد إلى آخر ، وأخبر عن حوادث مفصلة حدثت فيه تنتظم أقوالا وأفعالا مختلفة ، وجاء من علمنا أنه لم يواطئه على الكذب فحكى مثل ذلك ، علم قطعاً أن الأمر كان كذلك .

فإن الكذب قد يقع في مثل ذلك ، لكن على سبيل المواطأة وتلقي بعضهم عن بعض ، كما يتوارث أهل الباطل المقالات الباطلة ، مثل مقالة النصارى والجهمية والرافضة ونحوهم ، فإنها وإن كان يُعلم بضرورة العقل أنها باطلة لكنها تلقاها بعضهم عن بعض ، فلما تواطأوا عليها جاز اتفاقهم على الباطل .

والجماعة الكثيرون يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات على سبيل التواطؤ إما عمداً للكذب ، وإما خطأ في الاعتقاد ، وأما اتفاقهم على جحد الضروريات من دون هذا وهذا فممتنع .

فصل في الطرق التي يعلم بها كذب المنقول

٢ - منها أن يُروى خلاف ما علم بالتواتر

والاستفاضة ، مثل أن نعلم أن مسيلمة الكذاب ادعى النبوة ، واتبعه طوائف كثيرة من بنى حنيفة فكانوا مرتدين لإيمانهم بهذا المتنبي الكذاب .

وأن أبا لؤلؤة قاتل عمر كان مجوسياً كافراً .

وان الهرمزان كان مجوسياً أسلم .

وأن أبا بكر كان يصلى بالناس مدة مرض رسول الله ﷺ ويخلفه في الإمامة بالناس لمرضه .  
وأن أبا بكر وعمر دفنا في حجرة عائشة مع النبي ﷺ .

ومثل ما يعلم من غزوات النبي ﷺ التي كان فيها قتال ، كبدر ثم أحد ثم الخندق ثم خيبر ثم فتح مكة ثم غزوات الطائف .

والتي لم يكن فيها قتال كغزوة تبوك وغيرها ، ومانزل من القرآن في الغزوات كنزول الأنفال بسبب بدر ، ونزول آخر آل عمران بسبب أحد ، ونزول أولها بسبب نصارى نجران ، ونزول سورة الفتح سبب صلح الحديبية ، ونزول براءة بسبب غزوة تبوك وغيرها ، وامثال ذلك .

فإذا روي في الغزوات وما يتعلق بها ما يعلم أنه خلاف الواقع ، علم أنه كذب ، مثل ما يروى هذا الرافضي (١) وأمثاله من الرافضة وغيرهم من الأكاذيب الباطلة الظاهرة في الغزوات ، كما تقدم التنبيه عليه .

ومثل أن يعلم أن نزول القرآن في أى وقت كان ، كما يعلم أن سورة البقرة وال عمران والنساء والمائدة والأنفال وبراءة نزلت بعد الهجرة بمكة ، وأن الصفة كانت بالمدينة ، وأن أهل الصفة كانوا من جملة الصحابة الذين لم يقاتلوا النبي ﷺ ولم يكونوا أناساً معينين ، بل كانت الصفة منزلاً ينزل بها من لأهل له من الغرباء القادمين ، وممن دخل فيهم سعد بن أبي وقاص ، وأبو هريرة ، وغيرهما من صالحى المؤمنين ، وكالعُرَنيين الذين ارتدوا عن الإسلام؛ فبعث النبي ﷺ في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ، والقاهم في الحرة يستسقون فلا

---

١- يعنى ابن المطهر صاحب نهج الكرامة كما زعم .

يسقون (١).

وأمثال ذلك من الأمور المعلومه .  
فإذا روى الجاهل نقيض ذلك علم أنه  
كذب.

٣ - ومن الطرق التي يعلم بها الكذب أن  
ينفرد الواحد والإثنان بما يعلم أنه لو كان واقعاً  
لتوفرة الهمم والدواعي على نقله ، فإنه من  
المعلوم أنه لو أخبر الواحد ببلد عظيم بقدر  
بغداد والشام والعراق لعلمنا كذبه في ذلك لأنه لو  
كان موجوداً لأخبر به الناس .

وكذلك لو أخبرنا بأنه تولى رجل بين عمر  
وعثمان ، أو تولى بين عثمان وعلى ، أو أخبرنا  
بأن النبي ﷺ كان يؤذن له في العيد ، أو في  
صلاة الكسوف أو الإستسقاء ، أو أنه كان يقام  
بمدينته يوم الجمعة أكثر من جمعة واحدة ، أو  
يصلى يوم العيد أكثر من عيد واحد ، أو أنه كان  
يصلى العيد بمنى يوم العيد ، أو أن أهل مكة

---

١- الحديث في البخاري ١٦٢/٨ - ١٦٣ ، ومسلم ١٢٩٦/٣ - ١٢٩٨

وغيرهما .

كانوا يتمون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى خلفه ،  
أو أنه كان يجمع بين الصلاتين بمنى كما كان  
يقصر ، أو أنه فرض صوم شهر آخر غير رمضان ،  
أو أنه فرض صلاة سادسة وقت الضحى ، أو نصف  
الليل ، أو أنه فرض حج بيت آخر غير الكعبة ،  
أو أن القرآن عارضه طائفة من العرب ، أو غيرهم  
بكلام يشابهه ، ونحو هذه الأمور ، لكننا نعلم  
كذب هذا الكاذب ، فإننا نعلم انتفاء هذه الأمور  
بانتفاء لازمها ، فإن هذه لو كانت ، مما يتوفر  
الهمم والدواعي على نقلها عامة لبني آدم ،  
وخاصة لأمتنا شرعاً .

فإذا لم ينقلها أحد من أهل العلم فضلاً عن  
أن تتواتر ، علم أنها كذب .

ومن هذا الباب نقل النص على خلافه  
علي (١) ، فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فإن  
النص هذا لم ينقله أحد من أهل العلم بإسناد  
صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً ، ولا يُنقل أن

---

١- يعنى مايدعيه الرافضة من أن الرسول ﷺ نص على خلافة علي  
بعده .

أحداً ذكره على عهد الخلفاء ؛ مع تنازع الناس في الخلافة ، تشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحين موت عمر وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة أيام ، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي ، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقول الرافضة من أنه نص على علي نصاً جلياً قاطعاً للعدو علمه المسلمون ، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله ، وأنه لا بد أن يذكره الكثير من الناس ، بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوفر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر ، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم ، ونظائر ذلك كثيرة .

ففي الجملة الكذب هو نقيض الصدق ، وأحد النقيضين يعلم انتفاؤه تارة بثبوت نقيضة ، وتارة بما يدل على انتفائه بخصوصه .

والكلام مع الشيعة أكثره مبني على النقل ، فمن كان خبيراً بما وقع وبالأخبار الصادقة التي توجب العلم اليقيني علم انتفاء ما يناقض ذلك يقيناً ، ولهذا ليس في أهل العلم بالأحاديث النبوية إلا ما يوجب العلم بفضل الشيخين وصحة

إمامتهما ، وكذب ماتدعيه الرافضة .

ثم كل من كان أعلم بالرسول وأحواله كان أعلم ببطلان مذهب الزيدية وغيرهم ممن يدعي نصاً خفياً (١) وأن علياً كان أفضل الثلاثة ، أو يتوقف في التفضيل ، فإن هؤلاء إنما وقعوا في الجهل المركب ، أو البسيط (٢) لضعف علمهم بما علمه أهل العلم بالأحاديث والآثار ،

### فصل

واعلم أنه ثم أحاديث أخر لم يذكرها هذا الرافضي ، لو كانت صحيحة لدلت على مقصوده ، وفيها ما هو أدل من بعض ما ذكره ، لكنها كلها كذب .

والناس قد رووا أحاديث مكذوبة في فضل أبي بكر وعمر ، وعثمان وعلي ومعاوية - رضي

١- الزيدية تدعي أن علياً نص على خلافته نصاً خفياً يعني إشارة إلى خلافته في نحو قوله : « من كنت مولاه فعلي مولاه » وقوله : « أنت بمنزلة هارون من موسى » كما أنهم يزعمون أن علياً أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان ، وهذا خلاف الحق .

٢- الجهل المركب هو : تصور الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع ، والجهل البسيط هو : خلو الذهن من العلم بالشيء .

الله عنهم - وغيرهم ، لكن المكذوب في فضل  
على أكثر لأن الشيعة أجراً على الكذب من  
النواصب .

قال أبو الفرج ابن الجوزي : ( فضائل على  
الصحيحة كثيرة ، غير أن الرافضة لم تقنع  
فوضعت له ما يضع ، لا ما يرفع وحوشيت حاشيته  
من الإحتجاج إلى الباطل ) .

قال : فاعلم أن الرافضة ثلاثة أصناف :  
صنف منهم سمعوا أشياء من الحديث فوضعوا  
أحاديث ، وزادوا ونقصوا ، وصنف لم يسمعوا  
فتراهم يكذبون على جعفر الصادق ويقولون : قال  
جعفر ، وقال فلان . وصنف ثالث عوام جهلة  
يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل ومما  
لا يسوغ . (١) .

فمن أمثال الموضوعات مارواه ابن



الجوزي (١) من طريق النسائي في كتابه الذي وضعه في خصائص على ، من حديث عبيد الله بن موسى ، حدثنا العلاء ابن صالح ، عن المنهال بن عمرو ، عن عبادة ابن عبد الله الأسدي ، قال : قال علي - رضي الله عنه - : ( أنا عبد الله وأخو رسول الله ، وأنا الصديق الأكبر ، ولايقولها بعدي إلا كاذب ، صليت قبل الناس سبع سنين . )  
( رواه أحمد في الفضائل (٢) .

وفي رواية له : ( ولقد أسلمت قبل الناس بسبع سنين . ) .

ورواه من حديث العلاء بن صالح أيضاً عن المنهال عن عبادة .

قال أبو الفرج : ( هذا حديث موضوع ، المتهم به عبادة بن عبد الله .

قال علي بن المديني : كان ضعيف

١- انظر الموضوعات لابن الجوزي ٣٤١/١ .

٢- انظر فضائل الصحابة رقم ٩٩٩ ولكن بلفظ : ( أنا أول من صلى

مع النبي ﷺ . ) ورواه في المسند ١٤١/١ .

الحديث (١).

وقال أبو الفرج حماد الأزدي : روى  
أحاديث لا يتابع عليها .

وأما المنهال فتركه شعبة .

قال أبو بكر الأثرم : سألت أبا عبد الله عن  
حديث علي : ( أنا عبد الله ، وأخو رسول الله )  
فقال : اضرب عليه فإنه منكر .

قلت : وعباد يروي من طريقه عن علي  
ما يعلم أنه كذب عليه قطعاً ، مثل هذا الحديث ،  
فإننا نعلم أن علياً كان أبر وأصدق وأتقى لله من  
أن يكذب ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب  
ظاهر معلوم بالضرورة أنه كذب .

٤ - وما علمنا أنه كذب ظاهر لا يشتبه فقد  
علمنا أن علياً لم يقله ، لعلمنا بأنه أتقى لله من  
أن يتعمد هذا الكذب القبيح ، وأنه ليس مما  
يشتبه حتى يخطئ فيه .

والناقل عنه إما متعمد الكذب ، وإما  
مخطئ غلط .

وليس قدح المبغض لعلّي من الخوارج ،  
والمتعصبين لبني مروان وغيرهم مما يشككنا في  
صدقه وبره وتقواه .

كما أنه ليس قدح الرافضة في أبي بكر  
وعمر بل وقدح الشيعة (١) في عثمان لا يشككنا  
في العلم بصدقهم وبرهم وتقواهم ، بل نحن نجزم  
بأن واحداً منهم لم يكن ممن يتعمد الكذب على  
رسول الله ﷺ ولا هو فيما دون ذلك .

فإذا كان المنقول عنه مما لا يغلط في مثله ،  
وقد علمنا أنه كذب جزمنا بكذب الناقل متعمداً  
أو مخطئاً (٢) .

مثل ما رواه عبد الله في المناقب : حدثنا  
يحيى بن عبد الحميد ، حدثنا شريك عن  
الأعمش ، عن المنهال بن عمرو ، عن عباد بن عبد  
الله ، عن علي .

١- لأنهم وضعوا عليهم ما يعلم قطعاً أنه كذب مثل ضرب فاطمة حتى  
أسقطت ولدها وقولهم أن علياً أتى إليهم بالصحف الذي  
جمعه فقال له عمر لاحتاجة بنا إليه ونحو ذلك كثير هو كذب  
ظاهر .

٢- يعني فضائل الصحابة ٦٥٠/٢ - ٦٥١ رقم ١١٠٨ .

وحدثنا أبو خيثمة ، حدثنا الأسود بن عامر ، حدثنا شريك ، عن الأعمش ، عن المنهال ابن عمرو ، عن عباد بن عبد الله الأسدي ، عن علي ، قال لما نزلت : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ دعا رسول الله ﷺ رجلاً من أهل بيته ، أن كان الرجل منهم لأكلا جذعة ، وإن كان شارباً فرقاً .) إلى آخر الحديث .

وهذا كذب على علي - رضي الله عنه - لم يروه قط ، وكذبه ظاهر من وجوه .

وهذا الحديث رواه أحمد في الفضائل : حدثنا عثمان ، حدثنا أبو عوانة ، عن عثمان بن المغيرة عن أبي صادق ، عن ربيعة بن ناجز ، عن علي ، وهؤلاء يعلم أنهم يروون الباطل .

وروى أبو الفرج من طريق أجلاح عن سلمة بن كهيل ، عن حبة بن جوين ، قال : سمعت علياً يقول : ( أنا عبدت الله عز وجل مع رسول الله ﷺ قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس

سنين، أو سبع سنين . (١) .  
 قال أبو الفرج : ( حبة لايساوي حبة ، فإنه  
 كذاب ) .

قال يحيى ليس بشيء .  
 وقال السعدي : غير ثقة ، وقال ابن حبان :  
 كان غالباً في التشيع ، واهياً في الحديث .  
 وأما الأجلح فقال أحمد : روى غير  
 حديث منكر .

قال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به ، وقال  
 ابن حبان : كان لا يدري مايقول .  
 قال أبو الفرج : ومما يبطل هذه الأحاديث  
 أنه لا خلاف في تقدم اسلام خديجة وأبي بكر ،  
 وزيد ، وأن عمر أسلم سنة ست من النبوة ، بعد  
 أربعين رجلاً ، فكيف يصح هذا ؟ .

وذكر حديثاً عن النبي ﷺ : (( أنا  
 الصديق الأكبر )) وهو مما عملته يد أحمد بن  
 نصر الذراع ، فإنه كان كذاباً يضع الحديث .

وحديثاً فيه : (( أنا أولهم إيماناً ، وأوفاهم  
بعهد الله ، وأقومهم بأمر الله ، وأقسمهم بالسوية ،  
وأعدلهم في الرعية ، وأبصرهم بالقضية . )) .

قال : (( وهو موضوع ، والمتهم به بشر  
ابن ابراهيم ، قال ابن عدي وابن حبان : كان  
يضع الحديث على الثقات . )) .

ورواه الأبرازي الحسن بن عبيد الله ، عن  
ابراهيم بن سعيد الجوهري ، عن المأمون ، عن  
الرشيد ، قال : وهذا الأبرازي كان كذاباً .

وذكر حديثاً : (( أنت أول من آمن بي ،  
وأنت أول من يضافحني يوم القيامة ، وأنت  
الصديق الأكبر ، وأنت الفاروق ، تفرق بين الحق  
والباطل ، وأنت يعسوب المؤمنين ، والمال  
يعسوب الكافرين ، أو يعسوب الظلمة .

قال : وهذا حديث موضوع ، وفي طريقه  
الأول عباد بن يعقوب ، قال ابن حبان : يروي  
المناكير عن المشاهير ، فاستحق الترك .

وفيه على بن هاشم ، قال ابن حبان كان  
يروى المناكير عن المشاهير ، وكان غالباً في  
التشيع . وفيه محمد بن عبد الله ، قال يحيى :

ليس بشيء .

وأما الطريق الثاني ففيه أبو الصلت الهروي كان كذاباً ، رافضياً خبيثاً .

فقد اجتمع عباد وأبو الصلت في روايته ، والله أعلم بهما أيهما سرقه من صاحبه ، قلت : لعل الآفة فيه من محمد بن عبد الله .

وروي عن طريق ابن عباس ، وفيه عبد الله بن زاهر ، قال ابن معين : ليس بشيء لا يكتب عنه إنسان فيه خير .

قال أبو الفرج : كان غالباً في الرفض .

### فصل

في الطرق العامة التي يعرف بها بطلان الخبر .

وهنا طرق يمكن سلوكها لمن لم تكن له معرفة بالأخبار من الخاصة ، فإن كثيراً من الخاصة - فضلا عن العامة - يتعذر عليه معرفة التمييز بين الصدق والكذب من جهة الإسناد في أكثر ما يروى من الأخبار في هذا الباب وغيره .

وإنما يعرف ذلك علماء الحديث . ولهذا عدل كثير من أهل الكلام والنظر عن معرفة

الأخبار بالإسناد ، وأحوال الرجال ، لعجزهم عنها ، وسلكوا طريقاً آخر .

ولكن تلك الطريق هي طريق أهل العلم بالحديث ، العاملين بما بعث الله به رسوله .  
ولكن نحن نذكر طريقاً آخر فنقول :

٥ - نقدر أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد ، أو لم يعلم أيها الصحيح ، ونترك الإستدلال بها في الطريقتين ، ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر ، وما يعلم من العقول ، والعادات ، وما دلت عليه النصوص المتفق عليها .  
فنقول : من المعلوم المتواتر عند الخاصة والعامة ، الذي لم يختلف فيه أهل العلم بالمنقولات والسير : أن أبا بكر - رضي الله عنه - لم يطلب الخلافة ، لابرغبة ولا برهبة ، لا بذل فيها ما يرغب الناس به ، ولا شهر عليهم سيفاً يرهبهم به ، ولا كانت له قبيلة ولا موالٍ تنصره وتقيم في ذلك كما جرت عادة الملوك ، أن أقاربهم ومواليهم يعاونونهم .

ولا طلبها بلسانه ، ولا قال : بايعوني ، بل



أمر بمبايعة عمر أو أبي عبيدة ، ومن تخلف عن بيعته كسعد بن عباد لم يؤذه ، ولا أكرهه على المبايعة ، ولا منعه حقاً له ، ولا حرك عليهم ساكناً ، وهذا غاية في عدم اكراه الناس على المبايعة .

ثم إن المسلمين بايعوه ودخلوا في طاعته ، والذين بايعوه هم الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة ، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان - رضي الله عنهم ورضوا عنه - وهم أهل الإيمان والهجرة والجهاد ولم يتخلف عن بيعته إلا سعد ابن عباد .

وأما عليّ وسائر بني هاشم فلا خلاف بين الناس أنهم بايعوه .

وأما سعد فتخلفه لأنه يريد الأمر لنفسه - رضي الله عنهم أجمعين .

ثم أنه في مدة ولايته قاتل بهم المرتدين والمشركين ، ولم يقاتل مسلمين ، بل أعاد الأمر إلى ما كان عليه قبل الردة ، وأخذ يزيد الإسلام فتوحاً ، وشرع في قتال فارس والروم ، ومات

والمسلمون محاصرون دمشق ، وخرج منها أزهد  
مما دخل فيها ، ولم يستأثر عنهم بشيء ، ولا أمر  
له قرابة .

ثم ولى عليهم عمر بن الخطاب ، ففتح  
الأمصار ، وقهر الكفار وأعز أهل الإيمان ، وأذل  
أهل النفاق والعدوان ، ونشر الإسلام والدين ،  
وبسط العدل في العالمين ، ووضع ديوان الخراج  
والعطاء لأهل الدين ومصر الأمصار للمسلمين ،  
وخرج منها أزهد مما دخل فيها ، لم يتلوث لهم  
بمال ، ولا ولى أحداً من أقاربه ولاية ، فهذا أمر  
يعرفه كل أحد .

وأما عثمان فإنه بنى على أمر قد استقر  
قبله ، بسكينة وحلم ، وهدى ورحمة ، وكرم ،  
ولم يكن فيه قوة عمر ولا سياسته ، ولا فيه كمال  
عدله وزهده ، فطمع فيه بعض الطمع ، وتوسعوا  
في الدنيا ، وأدخل من أقاربه في الولاية والمال ،  
ودخلت بسبب أقاربه في الولايات والأموال أمور  
أنكرت عليه .

فتولد من رغبة بعض الناس في الدنيا  
وضعف خوفهم من الله ومنه ، ومن ضعفه هو ، وما

حصل من أقاربه في الولاية والمال ما أوجب الفتنة حتى قتل مظلوماً شهيداً .

وتولى عليٌّ على إثر ذلك والفتنة قائمة ، وهو عند كثير منهم متلطح بدم عثمان ، والله يعلم براءته مما نسب إليه الكاذبون عليه ، المبغضون له ، كما نعلم براءته مما نسب إليه الغالون فيه المبغضون لغيره من الصحابة .

فإن علياً لم يعن على قتل عثمان ولا رضي به ، كما ثبت عنه . وهو الصادق أنه قال ذلك .

فلم تصف له قلوب كثير منهم ، ولا أمكنه هو قهرهم حتى يطيعوه ، ولا اقتضى رأيه أن يكف عن القتال حتى ينظر مايؤول إليه الأمر ، بل اقتضى رأيه القتال وظن أنه به تحصل الطاعة والجماعة ، فما زاد الأمر إلا شدة ؛ وجانبه إلا ضعفاً ، وجانب من حاربه إلا قوة ، والأمة إلا افتراقاً ، حتى كان في آخر أمره يطلب هو أن يكف عنه من قاتله ، كما كان في أول الأمر يطلب منه الكف . وضعفت خلافة النبوة ضعفاً أوجب أن تصير ملكاً ، فأقامها معاوية ملكاً برحمة وحلم ، كما في الحديث المأثور : (( تكون نبوة ورحمة ،

ثم تكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم يكون ملك ورحمة  
، ثم يكون ملك . (( (١) .

ولم يتول أحد من الملوك خيراً من معاوية ،  
فهو خير ملوك الإسلام ، وسيرته خير من سيرة  
سائر الملوك بعده .

وعليٌّ آخر الخلفاء الراشدين الذين  
ولايتهم خلافة نبوة ورحمة ، وكل من الخلفاء  
الأربعة يُشَهِدُ له بأنه من أفضل أولياء الله  
المتقين، بل هؤلاء الأربعة أفضل خلق الله بعد  
النبيين .

٦ - لكن إذا جاء القادح فقال في أبي بكر  
وعمر : أنهما كانا ظالمين متعديين طالبين  
للرياسة مانعين للحقوق ، وأنهما كانا من أحرص  
الناس على الرياسة ، وأنهما ومن أعانهما ظلموا  
ال خليفة المستحق المنصوص عليه من جهة  
الرسول ﷺ وأنهم منعوا أهل البيت ميراثهم ،  
وانهما كانا من أحرص الناس على الرياسة

---

١- قال الهيثمي رواه الطبراني ورجاله ثقات ، مجمع  
الزوائد ١٨٩/٥ - ١٩٠ .

والولاية الباطلة ، مع ما قد عرف من سيرتهما ،  
كان من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقاً فهو  
أولى بمن قاتل عليها (١) حتى غلب وسفكت  
الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه .

ولم يحصل بالقتال مصلحة لمصلحة الدين  
ولا مصلحة الدنيا ، ولا قوتل في خلافته كافر  
ولا فرح مسلم ، فإن علياً لا يفرح بالفتنة بين  
المسلمين وشيعته لم تفرح بها لأنها لم تغلب ،  
والذين قاتلوه لم يزالوا أيضاً في كرب وشدة .  
وإذا كنا ندفع من يقدح في علي من الخوارج مع  
ظهور هذه الشبهة ، فلأن ندفع من يقدح في أبي  
بكر وعمر بطريق الأولى والأحرى .

وإن جاز أن يظن بأبي بكر أنه كان قاصداً  
للرياسة بالباطل مع أنه لم يعرف منه إلا ضد ذلك ،  
فالظن بمن قاتل على الولاية (٢) ولم يحصل له  
مقصوده أولى وأحرى .

فإذا ضرب مثل هذا وهذا بإمامي مسجد ،

١- يعني علي بن أبي طالب الذي زعموا أنه الوصي .

٢- يعني علي بن أبي طالب الذي زعموا أنه الوصي .

وشيخي مكان ، أو مدرسي مدرسة كانت العقول كلها تقول : إن هذا أبعد عن طلب الرياسة ، وأقرب إلى قصد الدين والخير .

فإذا كنا نظن بعليّ أنه كان قاصداً للحق والدين ، وغير مريد علواً في الأرض ولا فساداً ، فظن ذلك بأبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - أولى . وإن ظن ظان بأبي بكر أنه كان يريد العلو في الأرض والفساد ، فهذا الظن بعليّ أجدر وأولى .

أمّا أن يقال : إن أبا بكر كان يريد العلو في الأرض والفساد ، وعليّ لم يكن يريد علواً في الأرض ولا فساداً مع ظهور السيرتين فهذا مكابرة ، وليس فيما تواتر من السيرتين ما يدل على ذلك ، بل المتواتر من السيرتين يدل على أن سيرة أبي بكر أفضل .

ولهذا كان الذين ادّعوا هذا لعليّ أحالوا على ما لم يعرف ، وقالوا : ثمّ نصّ على خلافته كتم ، وثمّ عداوة باطنة لم تظهر ، بسببها منع حقه . ونحن الآن مقصودنا أن نذكر ما علم وثيقن وتواتر عند العامة والخاصة ،

وأما ما يُذكر من منقول يدفعه جمهور الناس ، ومن ظنون سوء لا يقوم عليها دليل ، بل نعلم فسادها ، فالمحتج بذلك ممن يتبع الظن ، وما تهوى الأنفس ، وهو من جنس الكفار وأهل الباطل ، وهي مقابلة بالأحاديث من الطرق الأخر . ونحن لم نحتج بالأخبار التي رويت من الطرفين (١) فكيف بالظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً ؟ .

فالمعلوم المتيقن المتواتر عند العام والخاص أن أبا بكر كان أبعد عن إرادة العلوّ والفساد من عمر وعثمان وعليّ ، فضلاً عن عليّ وحده ، وأنه كان أولى بإرادة وجه الله تعالى وصلاح المسلمين من الثلاثة بعده ، فضلاً عن عليّ ، وأنه كان أكمل عقلاً وديناً وسياسة من الثلاثة ، وأن ولايته الأمة خير من ولاية عليّ ، وأن منفعته للمسلمين في دينهم ودنياهم أعظم من منفعة عليّ - رضي الله عنهم أجمعين - . وإذا كنا

---

١- يعني في هذا المقام ، وهو الاحتجاج بما تواتر عند الناس ، وما يشبه العقل قطعاً .

نعتقد أنه (١) كان مجتهداً مريداً وجه الله بما فعل ، وأن ماتركه من المصلحة كان عاجزاً عنه . وما حصل من المفسدة كان عاجزاً عن دفعه ، وأنه لم يكن مريداً للعلو في الأرض ولا الفساد ، كان هذا الاعتقاد بأبي بكر وعمر وعثمان أولى واخلق وأحرى .

فهذا وجه لا يقدر أحد أن يعارضه إلا بما يظن أنه نقل خاص ، كالنقل لفضائل عليّ ، ولما يقتضي بأنه أولى بالإمامة ، وأن إمامته منصوص عليها ، وحينئذ فيعارض هذا بنقل الخاص (٢) الذين هم أصدق وأكثر لفضائل الصديق ، التي تقتضي أنه أولى بالإمامة ، وأن النصوص إنما دلت عليه .

فما من حجة يسلكها الشيعي إلا وبإزائها للسني حجة من جنسها أولى منها ، فإن السنة في

١- يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٢- يعني أهل الحديث الذين يميزون بين الصدق والكذب ، وما يصح عن الرسول ﷺ مما لا يصح بخلاف الرافضة الذين يتعملون الكذب ، ومن لا يعتمد الكذب منهم لا يميز بين صدقه من كذبه كما هو معلوم .



الإسلام كالإسلام في الملل ، فما من حجة يسلكها كتابي إلا وللمسلم فيها ما هو أحق بالاتباع منها ، قال تعالى : ﴿ ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا ﴾ (١) .

لكن صاحب الهوى الذي له غرض في جهة إذا وجه له المخالف لهواه ثقل عليه سمعه واتباعه ، قال تعالى : ﴿ ولو اتبع الحق أهوائهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن ﴾ (٢) .

٧ - وهنا طريق آخر وهو أن يقال :  
دواعي المسلمين بعد موت النبي ﷺ كانت متوجهة إلى اتباع الحق ، وليس لهم ما يصرفهم عنه ، وهم قادرون على ذلك ، فإذا حصل الداعي إلى الحق ، وانتفى الصارف مع القدرة ، وجب الفعل .  
فعلم أن المسلمين اتبعوا فيما فعلوه الحق ، وذلك أنهم خير الأمم ، وقد أكمل الله لهم الدين ، وأتم عليهم النعمة ، ولم يكن عند الصديق غرض

١- الآية ٣٣ من سورة الفرقان .

٢- الآية ٧١ من سورة المؤمنون .

دنيوي يقدمونه لأجله ، ولا عند عليّ غرض  
دنيوي يؤخرونه لأجله ، بل لو فعلوا بموجب  
الطبع لقدموا علياً .

وكانت الأنصار لو اتبعت الهوى أن تتبع  
رجالاً من بني هاشم أحب إليها من أن تتبع رجل  
من بني تيم ، وكذلك عامة قبائل قريش لاسيما  
بنو عبد مناف وبنو مخزوم ؛ فإن طاعتهم لمنافٍ  
كانت أحب إليهم من طاعة تيميّ لو اتبعوا الهوى .  
وكان أبو سفيان بن حرب ، وأمثاله  
يختارون تقديم عليّ . وقد روي أن أباسفيان طلب  
من عليّ أن يتولى لأجل القرابة التي بينهما .

وقد قال أبو قحافة لما قيل له : إن ابنك  
تولى ، قال : أو رضيت بذلك بنو عبد مناف ،  
وبنوا مخزوم ؟ قالوا نعم . فعجب من ذلك لعلمه  
بأن بني تيم كانوا من أضعف القبائل ، وأن  
أشراف قريش كانت من تينك القبيلتين .

وهذا وأمثاله مما إذا تدبره العاقل علم أنهم  
لم يقدموا أبا بكر إلا لتقديم الله ورسوله . لأنه  
كان خيرهم ، وسيدهم ، وأحبهم إلى الله ورسوله ،  
فإن الإسلام إنما يقدم بالتقوى لا بالنسب ، وأبو

بكر كان أتقاهم .

٨ - وهنا طريق آخر وهو أنه تواتر عن النبي أن خير هذه الأمة القرن الأول ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم (١) وهذه الأمة خير الأمم كما دل عليه الكتاب والسنة (٢) .

وأيضاً فإنه من تأمل أحوال المسلمين في خلافة بني أمية فضلاً عن زمن الخلفاء الراشدين ، علم أن أهل ذلك الزمان كانوا خيراً وأفضل من أهل هذا الزمان ، وأن الإسلام كان في زمنهم أقوى وأظهر .

فإن كان القرن الأول قد جحدوا حق الإمام المنصوص عليه ، المولى عليهم ، ومنعوا أهل بيت نبينهم ميراثهم ، وولّوا فاسقاً وظالماً ، ومنعوا عادلاً عالماً ، مع علمهم بالحق فهؤلاء من

١- انظر البخاري ١٧١/٣ ومواقع منه متعددة ومسلم ١٩٦٢/٤ - ١٩٦٥ وكثير من كتب الحديث .

٢- كما في قوله تعالى : ﴿ كَتَمَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ .

شر الخلق ، وهذه الأمة شر الأمم ، لأن هذا فعل  
خيارها فكيف بفعل شرارها (١).

٩ - وهنا طريق آخر . وهو أنه قد عرف  
بالتواتر الذي لا يخفى على العامة والخاصة أن  
أبابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كان لهم  
بالنبي ﷺ اختصاص عظيم ، وكانوا من أعظم  
الناس اختصاصاً به وصحبة له وقرباً إليه ،  
واتصالاً به ، وقد صاهرهم كلهم ، وما عرف عنه أنه  
كان يذمهم ولا يلعنهم ، بل المعروف عنه أنه كان  
يحبهم ويشني عليهم .

وحينئذ : فإما أن يكونوا على الإستقامة  
ظاهراً وباطناً ، في حياته وبعد موته ، وإما أن  
يكونوا بخلاف ذلك في حياته أو بعد موته ، فإن  
كانوا على غير الإستقامة مع هذا القرب منه  
فيلزم أحد أمرين : إما عدم علمه بأحوالهم . أو  
مداهنته لهم ، وأيهما كان فهو من أعظم القدح في

١- وهذا هو مقتضى مذهب الرافضة ، وقد عملوا بهذا المقتضى  
فصاروا يلعنون ذلك في كل مناسبة وغير مناسبة ، وصاروا يلعنون  
خيار هذه الأمة ثم يلعنون الأمة عامة .

الرسول ﷺ . كما قيل :

فإن كنت لاتدري فتلك مصيبة وإن كنت  
تدري فالمصيبة أعظم .

وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة فهذا  
خذلان من الله للرسول ﷺ في خواص أمته ،  
وأكابر أصحابه .

ومن كان قد أخبر بما سيكون بعد ذلك ،  
أين كان عن علم ذلك ؟ وأين الإحتياط للأمة حتى  
لايولى مثل هذا أمرها ؟

ومن وعد أن يظهر دينه على الدين كله ،  
فكيف يكون أكابر خواصه مرتدين ؟ (١) .

فهذا ونحوه من أعظم مايقدر به الرافضة  
في الرسول ﷺ كما قال مالك وغيره : إنما أراد  
هؤلاء الرافضة الطعن في الرسول ، ليقول القائل :  
رجل سوء ، كان له أصحاب سوء ولو كان رجلاً  
صالحاً لكان أصحابه صالحين .

---

١- وهذا مذهب الرافضة فإنها تزعم أنهم مرتدون ، بل ويصرحون  
أنهم لم يكونوا مسلمين بل منافقون مداهنون ، فهم يطمنون على  
رسول الله ﷺ بل وعلى رب العالمين كما بين ذلك شيخ  
الإسلام رحمه الله تعالى .

ولهذا قال أهل العلم : إن مذهب الرافضة  
دسيسة الزندقة ، وانه وضع عليها .

١٠ - وطريق آخر [ وهو ] أن يقال :  
الأسباب الموجبة لعليّ - إن كان هو المستحق -  
قوية ، والصوارف منتفية ، والقدرة حاصلة ومع  
وجود الداعي والقدرة وانتفاء الصارف يجب  
الفعل ، وذلك أن علياً هو ابن عم نبيهم ، ومن  
أفضلهم نسباً ، ولم يكن بينه وبين أحد عداوة ،  
لأعداوة نسب ، ولا إسلام ، بأن يقول القائل :  
قتل أقاربهم في الجاهلية ، وهذا المعنى منتف في  
الأنصار ، فإنه لم يقتل أحداً من أقاربهم ، ولهم  
الشوكة ، ولم يقتل من بني تميم ، ولا عدي ولا  
كثير من القبائل أحداً .

والقبائل التي قتل منها كبنى عبد مناف  
كانت تواليه وتختار ولايته لأنه إليها أقرب ، فإذا  
كان النبي ﷺ نص على ولايته ، أو كان هو  
الأفضل المستحق لها ، لم يكن هذا مما يخفى  
عليهم ، وعلمهم بذلك يوجب انبعاث إرادتهم إلى  
ولايته إذا لم يكن هناك صارف يمنع ، والأسباب  
كانت مساعدة لهذا الداعي ، ولامعارض لها ولا

صارف أصلاً .

ولو قدر أن الصارف كان في نفر قليل ،  
فجمهور المسلمين لم يكن لهم فيها صارف  
يصرفهم عنه ، بل هم قادرون على ولايته .

ولو قالت الأنصار : عليّ هو أحقّ بها من  
سعد ومن أبي بكر ما أمكن أولئك النفر من  
المهاجرين أن يدافعوهم ، وقام أكثر الناس مع  
عليّ ولا سيما وقد كان جمهور الذين في قلوبهم  
مرض يبغضون عمر لشدة عليهم ، وبغض الكفار  
والمنافقين لعمر أعظم من بغضهم لعليّ بما لانسبة  
بينهما ، بل لم يعرف أن علياً كان يبغضه الكفار  
والمنافقون ، إلا كما يبغضون أمثاله ، بخلاف  
عمر فإنه كان شديداً عليهم وكان من القياس أن  
ينفروا عن وجهة فيها عمر .

ولهذا لما استخلفه أبو بكر كره خلافته  
طائفة ، حتى قال طلحة : ماذا تقول لربك إذا  
وليت علينا فظاً غليظاً ؟ فقال : أبالله تخوفني؟

أقول : وليت عليهم خير أهلك (١) .

فإذا كان أهل الحق مع عليّ فمن الذي يغلبه إذا كان الحق معه ، وهب أنهم إذا قاموا لم يغلبوا ، أما كانت الدعاوى المعروفة في مثل ذلك توجب أن يجري في ذلك قيل وقال ، ونوع من الجدل ، أوليس ذلك أولى بالكلام فيه من الكلام بولاية سعد ؟ فإذا كانت الأنصار بشبهة لأصل لها طمعوا أن يآتمر سعد فمن يكون فيهم المحق؟ ونص الرسول الجلي كيف لا يكون أعوانه أطمع في الحق ؟ فإذا كان لم ينبز متكلم منهم بكلمة واحدة في ذلك ولم يدع داع إلى عليّ لاهو ولا غيره . واستمر الأمر على ذلك إلى أن بويع له بعد مقتل عثمان فحينئذ قام هو وأعوانه فطلبوا وقاتلوا ، ولم يسكتوا حتى كادوا يغلبوا ، فعلم بالإضطرار أن سكوتهم أولا كان لعدم المقتضى لالوجود المانع ، وأن القوم لم يكن عندهم علم بأن علياً هو الأحق ؛ فضلا عن نص جلي ، وأنه لما بدا لهم استحقاقه قاموا معه مع وجود المانع



، وقد كان أبو بكر - رضي الله عنه - أبعدهم عن  
 الممانعة من معاوية بكثير كثير ، لو كان لعليّ  
 حق فإن أبا بكر لم يدع إلى نفسه ، ولا أرغب  
 ولأرهب ، ولا كان طالباً للرئاسة بوجه من  
 الوجوه ، ولا كان في أول الأمر يمكن أحد من  
 القدح في علي كما أمكن ذلك بمقتل عثمان ،  
 فإنه حينئذ نسبة كثير من شيعة عثمان إلى أنه  
 أعان على قتله ، وبعضهم يقول خذله ، وكان قتله  
 عثمان في عسكره ، وكان هذا من الأمور التي  
 منعت كثيراً من مبايعته ، وهذه الصوارف كانت ،  
 منتفية في أول الأمر ، فكان جنده أعظم ، وحقه  
 إذ ذاك - لو كان مستحقاً - أظهر ، ومنازعه  
 أضعف داعياً ، وأضعف قوة ، وليس هناك داع  
 قوي يدعو إلى منعه ؛ كما كان بعد مقتل عثمان ،  
 ولا جند يجمع على مقاتلته كما كان بعد مقتل  
 عثمان .

وهذه الأمور وأمثالها من تأملها تبين له  
 انتفاء استحقاقه إذ ذاك بياناً لا يمكنه دفعه عن  
 نفسه ، فلو تبين أن الحق لعليّ وطلبه لكان  
 أبوبكر : إما أن يسلم إليه ، وإما أن يجامله ، وإما

أن يعتذر إليه .

ولو قام أبو بكر وهو ظالم يدافع علياً وهو محق ، لكانت الشريعة والعقل توجب أن يكون الناس مع عليّ المحق المعصوم (١) على أبي بكر المعتدي الظلوم ، لو كان الأمر كذلك ، لاسيما والنفوس تنفر عن مبايعة من ليس من بيت الولاية أعظم وأكثر لو كان أحق ، وهي عن أبي بكر من كل وجه كانت أبعد ، لو كان ظالماً .

لكن لما كان المقتضى مع أبي بكر - وهو دين الله - قوياً ، والإسلام في جدته وطراوته وإقباله ، كان أتقى لله ألا يصرفوا الحق عمّن يعلمون أنه الأحق إلى غيره ، ولو كان لبعضهم هوى مع الغير .

وأما أبو بكر فلم يكن لأحد معه هوى إلا هوى الدين الذي يحبه الله ويرضاه .

فهذه الأمور وأمثالها من تدبرها علم بالاضطرار أن القوم علموا أن أبا بكر هو الأحق بخلافة النبوة ، وأن ولاية أَرْضِي لله ورسوله

---

١- يعني على حد زعم الرافضة فإنها تزعم ذلك في علي .

فبايعوه وإن لم يكن ذلك لزم أن يعرفوا ويحرفوا ،  
وكلاهما ممتنع عادة ودينياً ولأسباب متعددة .  
فهذا المعلوم اليقيني لا يندفع بأخبار  
لا يعلم صحتها ، فكيف إذا علم كذبها ؟ وألفاظ لا  
تعلم دلالتها ، فكيف إذا علم انتفاء دلالتها ،  
ومقاييس لانظام لها ، يعارضها من المعقول  
والمنقول الثابت الإسناد المعلوم المدلول ماهو  
أقوى وأولى بالحق وأحرى .

وهؤلاء الرافضة الذين يدفون الحق المعلوم  
يقيناً بطرق كثيرة علماً لا يقبل النقيض بشبهة في  
غاية الضعف ، وهم من أعظم الطوائف الذين في  
قلوبهم الزيغ الذين يتبعون المتشابه ويدعون  
المحكم ، كالنصارى والجهمية وأمثالهم من أهل  
البدع والأهواء الذين يدعون النصوص الصحيحة  
الصريحة التي توجب العلم ، ويعارضونها بشبه  
لاتفيد إلا الشك لو تجرده لم تثبت . وهذا في

المقولات سفسطة كالسفسطة (١) في العقليات ،  
وهو القدح فيما علم بالحس والعقل ، بشبهة  
تعارض ذلك .

فمن أراد أن يدفع العلم اليقيني المستقر  
في القلوب بالشبه فقد سلك مسلك السفسطة ، فإن  
السفسطة أنواع ، أحدها : النفي والجحد  
والتكذيب ، إما بالوجود ، وإما بالعلم به .

والثاني : الشك والريب ، وهذه طريقة اللا  
أدرية ، الذين يقولون : لاندري ، فلا يثبتون  
ولا ينفون ، لكنهم في الحقيقة قد نفوا العلم ،  
وهو نوع من النفي .

الثالث : قول من يجعل الحقائق تبعاً  
للعقائد ، فيقول : من اعتقد العالم قديماً فهو  
قديم ، ومن اعتقده محدثاً فهو محدث .  
وإذا أريد بذلك أنه قديم عنده ، ومحدث  
عنده فهذا صحيح فإن هذا هو اعتقاده . لكن  
السفسطة أن يراد أنه كذلك في الخارج .

---

١- فسر الشيخ السفسطة بأنها القدح في الشيء المعلوم قطعاً  
بشبهة غير سائغة .

١١ - وإذا كان كذلك فالقدح فيما علم من أحوال الرسول ﷺ مع الخلفاء الثلاثة ، وما علم من سيرتهم بعده بأخبار يرويها الرافضة يكذبهم فيها جماهير الأمة ، من أعظم السفسطة .  
ومن روى لمعاوية وأصحابه من الفضائل ما يوجب تقديمه على عليّ وأصحابه كان كاذباً مبطلاً مسفسطاً .

ومع هذا فكذب الرافضة الذين يروون ما يقدح في إيمان الخلفاء الثلاثة ويوجب عصمة عليّ ، أعظم من كذب من يروي ما يفضّل به معاوية على عليّ ، وسفستهم أكثر ، فإن ظهور إيمان الثلاثة أعظم من ظهور فضل عليّ على معاوية من وجوه كثيرة ، وإثبات عصمة عليّ أبعد عن الحق من إثبات فضل معاوية [ على عليّ ] .

١٢ - ثم خلافة أبي بكر وعمر هي من كمال نبوة محمد ﷺ ورسالته ، مما يظهر أنه رسول حق ، ليس ملكاً من الملوك .  
فإن عادة الملوك إيثار أقاربهم وبالولايات

لوجوه : أحدها : محبتهم لأقاربهم أكثر من الأجانب ، لما في الطباع من ميل الإنسان إلى قرابته .

والثاني لأن أقاربهم يريدون إقامة ملكهم مالا يريده الأجنبي ، لأن في عز قريب الإنسان عز لنفسه ، ومن لم يكن له أقارب من الملوك استعان بمماليكه ومواليه ، فقربهم واستعان بهم ، وهذا موجود في ملوك المسلمين والكفار .

ولهذا لما كان ملوك بني أمية وبنو العباس ملوكاً كانوا يريدون أقاربهم ومواليهم بالولايات أكثر من غيرهم ، وكان ذلك مما يقيمون به ملكهم .

وكذلك ملوك الطوائف كبني بويه ، وبني سلجق وسائر الملوك بالشرق والغرب ، والشام واليمن ، وغير ذلك .

وهكذا ملوك الكفار من أهل الكتاب والمشركين ، كما يوجد في ملوك الفرنج وغيرهم ، وكما يوجد في آل جنكيز خان بأن الملوك تبقى في أقارب الملك ، ويقولون : هذا من العظم ، وهذا ليس من العظم ، أي أقارب الملك .

وإذا كان كذلك فتولية أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ دون عمه العباس وبني عمه عليّ وعقيل ، وربيعه بن الحارث بن عبد المطلب ، وأبي سفيان بن الحارث ابن عبد المطلب وغيرهم ، ودون سائر بني عبد مناف كعثمان بن عفان وخالد بن سعيد وغيرهم من بني عبد مناف ، الذين كانوا أجل قریش قدراً وأقرب نسباً إلى النبي ﷺ من أعظم الأدلة على أن محمداً عبد الله ورسوله وأنه ليس ملكاً حيث لم يقدم في خلافته أحداً لا بقرب نسب ، ولا بشرف بيته ، بل إنما قدم بالإيمان والتقوى .

ودل ذلك على أن محمداً ﷺ وأُمته من بعده إنما يعبدون الله ويطيعون أمره ، لا يريدون ما يريد غيرهم من العلو في الأرض ، ولا يريدون أيضاً ما أبيح لبعض الأنبياء من الملك ، فإن الله خير محمداً بين أن يكون عبداً ورسولاً ، وبين أن يكون ملكاً نبياً ، فاختر أن يكون عبداً

ورسولا (١) .

وتوليه أبي بكر وعمر تعد من تمام ذلك ،  
فإنه لو قدم أحداً من أهل بيته لكانت تشبهه لمن  
يظن أنه جمع المال لورثته .

فلما لم يستخلف أحداً من أهل بيته ، ولا  
خلف لهم مالا : كان هذا مما يبين أنه كان من  
أبعد الناس عن طلب الرئاسة والمال ، وإن كان  
ذلك مباحاً ، وأنه لم يكن من الملوك الأنبياء ، بل  
كان عبدالله ورسوله ، كما قال ﷺ في الحديث  
الصحيح : (( إني والله لأعطي أحداً ولا أمنع  
أحداً ، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت . )) (٢) .  
وقال : (( إن ربي خيرني بين أن أكون  
عبداً ورسولا ، أو نبياً ملكاً ، فقلت : بل عبداً  
ورسولا . )) (٣) .

وإذا كان هذا مما يدل على تنزيهه عن

١- رواه أحمد / انظر المسند تحقيق أحمد شاكر ١٤٢/١٢ - ١٤٣ رقم  
٧١٦٠ ومجمع الزوائد ١٨/٩ .

٢- انظر البخاري ٨٥/٤ والمسند تحقيق أحمد شاكر ١٨٠/١٢ ورقم  
٧١٩٣ .

٣- تقدم قبل قليل .



كونه من الملوك الأنبياء ، فدلالة ذلك على نبوته ،  
ونزاهته عن الكذب والظلم أعظم وأعظم .  
ولو تولى بعده عليّ أو واحد من أهل بيته  
لم تحصل هذه المصالح ، والألطف العظيمة .

١٣ - وأيضاً فإنه من المعلوم أن الإسلام في  
زمن علي كان أظهر وأكثر مما كان في خلافة  
أبي بكر وعمر ، وكان الذين قاتلهم عليّ أبعد عن  
الكفر من الذين قاتلهم أبو بكر وعمر ، فإن أبا  
بكر قاتل المرتدين وأهل الكتاب ، مع ما حصل  
للمسلمين بموت النبي ﷺ من الضعف العظيم ،  
وما حصل من الإرتداد لأكثر البوادي وضعف  
قلوب أهل الأمصار ، وشك كثير في جهاد مانعي  
الزكاة وغيرهم .

ثم عمر تولى قتال أمتين عظيمتين لم يكن  
في العادة المعروفة أن أهل الحجاز واليمن  
يقهرونهم ، وهما فارس والروم فقهرهم وفتح  
بلادهم ، وتم عثمان ما تم من فتح المشرق  
والمغرب .

ثم فتح بعد ذلك في خلافة بني أمية ما فتح

بالمشرق والمغرب ، كما وراء النهر والأندلس ،  
وغيرهما مما فتح في خلافة عبد الملك .

فمعلوم أنه لو تولى غير أبي بكر وعمر  
بعد موت النبي ﷺ مثل عليّ أو عثمان لم يمكنه  
أن يفعل مافعلا ، فإن عثمان لم يفعل مافعلاه مع  
قوة الإسلام في زمانه ، وعليّ كان أعجز من  
عثمان ، وكان أعوانه أكثر من أعوانهما ، وعدوه  
أقل وأقرب إلى الإسلام من عدوهما ، ومع هذا  
فلم يقهر عدوه ، فكيف يمكنه قهر المرتدين ،  
وقهر فارس والروم ، مع قلة الأعوان وقوة العدو ؟  
!

وهذا مما يبين فضل أبي بكر وعمر ،  
وتمام نعمة الله بهما على محمد ﷺ وعلى الناس  
بعده ، وأن من أعظم نعم الله تولية أبي بكر وعمر  
بعد النبي ﷺ ، فإنه لو تولى غيرهما كان لم  
يفعل مافعلاه ، إما لعدم القدرة وإما لعدم الإرادة .  
فإنه إذا قيل : لِمَ لَمْ يَغلب عليّ معاوية  
وأصحابه ؟ فلا بد أن يكون سبب ذلك إما عدم  
كمال القدرة ، وإما عدم الإرادة ، وإلا فمع  
كمال القدرة ، وكمال الإرادة يجب وجود الفعل ،

ومن تمام القدرة طاعة الأتباع له ، ومن تمام الإرادة إرادة ما هو الأصلح الأنفع لله ولرسوله .  
 وأبو بكر وعمر كانت قدرتهما أكمل وإرادتهما أفضل ، فبهذا نصر الله بهما الإسلام ، وأذل بهما الكفر والنفاق .  
 وعليّ - رضي الله عنه - لم يؤت من كمال القدرة والإرادة ما أوتيا .

والله تعالى كما فضل بعض النبيين على بعض ، فضل بعض الخلفاء على بعض ، فلما لم يؤت ما أوتيا ، لم يمكنه أن يفعل في خلافته ما فعلا ، وحينئذ فكان عن ذلك بموت النبي ﷺ أعجز وأعجز ، فإنه على أي وجه قدر ذلك فإن غاية ما يقول المتشيع : إن أتباعه لم يكونوا يطيعونه .  
 فيقال : إذا كان الذين بايعوه لم يطيعوه فكيف يطيعه من لم يبايعه . ؟

وإذا قيل : لو بايعوه بعد موت النبي ﷺ لفعل بهم أعظم مما فعل أبو بكر وعمر .  
 فيقال : قد بايعه أكثر ممن بايع أبا بكر وعمر ونحوهما ، وعدوه أضعف وأقرب إلى الإسلام من عدو أبي بكر وعمر ، ولم يفعل ما يشبه

فعلهما فضلاً عن أن يفعل أفضل منه .

وإذا قال القائل : إن أتباع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - أعظم إيماناً وتقوى فتصرهم الله لذلك .

قيل : هذا يدل على فساد قول الرافضة ، فإنهم يقولون : إن أتباع أبي بكر وعمر كانوا مرتدين ، أو فاسقين ، وإذا كان نصرهم وتأبيدهم لأيمانهم وتقواهم ، دل ذلك على أن الذين بايعوهما أفضل من الشيعة الذين بايعوا علياً .

وإذا كان المقرون بإمامتهما أفضل من المقرين بإمامة عليّ دل ذلك على أنهما أفضل منه . وإن قالوا : إن علياً إنما لم ينتصر لأن أتباعه كانوا يبغضونه ، ويختلفون عليه .

قيل هذا أيضاً يدل على فساد قول الشيعة : إن الذين بايعوا علياً وأقروا بإمامته أفضل ممن بايع أبا بكر وعمر وأقر بإمامتهما ، فإذا كان أولئك الشيعة الذين بايعوا علياً عصاة للإمام كانوا من أشر الناس ، فلا يكون في الشيعة طائفة محمودة أصلاً ، ولا طائفة ينتصر بها على العدو

فيمتنع أن يكون على مع الشيعة قادراً على قهر الكفار .

١٤ - وبالجملّة فلا بد من كمال حال أبي بكر وعمر وأتباعهما ، فالنقص الذي حصل في خلافة عليّ [ فلا بد ] من إضافة ذلك : إما إلى أتباعه وإما إلى المجموع ، وعلى تقدير كل فيلزم أن يكون أبو بكر وعمر وأتباعهما أفضل من عليّ وأتباعه .

فإنه إن كان سبب الكمال والنقص من الإمام ظهر فضلهما عليه ، وإن كان من أتباعه كان المقرون بإمامتهما أفضل من القرين بإمامته . فتكون أهل السنة أفضل من الشيعة وذلك يستلزم كونهما أفضل منه لأن مامتاز به الأفضل أفضل مما امتاز به المفضول .

وهذا بين لمن تدبره ، فإن الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - وقتلوا معهم ، هم أفضل من الذين بايعوا علياً وقتلوا معه ، فإن أولئك فيهم من عاش بعد النبي ﷺ من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين

اتبعوهم بإحسان - رضي الله عنهم ورضوا عنهم -  
وعامة السابقين الأولين عاشوا بعد النبي ﷺ إنما  
توفي منهم أو قتل في حياته قليل منهم .

والذين بايعوا علياً فيهم من السابقين  
والتابعين بإحسان بعض من بايع أبا بكر وعمر  
وعثمان ، وأما سائرهم فمنهم من لم يبايعه ولم  
يقاتل معه ، كسعد بن أبي وقاص ، وأسامة بن  
زيد وابن عمر ، ومحمد بن مسلمة وزيد بن ثابت ،  
وأبي هريرة وأمثال هؤلاء من السابقين والذين  
اتبعوهم بإحسان .

ومنهم من قاتله كالذين كانوا مع طلحة  
والزبير وعائشة ومعاوية من السابقين والتابعين .  
وإذا كان الذين بايعوا الثلاثة وقاتلوا معهم  
أفضل من الذين بايعوا علياً وقاتلوا معه لزم أن  
يكون كل من الثلاثة أفضل [ منه ] لأن علياً كان  
موجوداً على عهد الثلاثة ، فلو كان هو المستحق  
للإمامة دون غيره كما تقوله الرافضة ، أو كان

أفضل وأحق بها كما يقوله من يقوله من الشيعة (١) لكان أفضل الخلق قد عدلوا عما أمرهم الله به ورسوله ، إلى ما لم يؤمروا به ، بل إلى ما نهوا عنه وكان الذين بايعوا علياً وقاتلوا معه فعلوا ما أمروا به .

ومعلوم أن من فعل ما أمر به الله ورسوله كان أفضل ممن تركه ، وفعل ما نهى الله عنه ورسوله ، فلزم لو كان قول الشيعة حقاً أن يكون ما فعلوه من الخير أفضل مما فعله الثلاثة .

وهذا خلاف المعلوم بالإضطراب الذي تواترت به الأخبار وعلمته البوادي والحضار ، فإنه في عهد الثلاثة جرى من ظهور الإسلام وعلوه وانتشاره ، وانتصاره وعزه ، وقمع المرتدين ، وقهر الكفار من أهل الكتاب والمجوس وغيرهم ما لم يجز بعدهم مثله .

وعليّ - رضي الله عنه - فضّله الله وشرفه بسوابقه الحميدة وفضائله العديدة لا بما جرى في زمن خلافته من الحوادث بخلاف أبي بكر وعمر

وعثمان ، فإنهم فضلوا مع السوابق الحميدة ،  
والفضائل العديدة بما جرى في خلافتهم من  
الجهاد في سبيل الله ، وإنفاق كنوز كسرى  
وقيصر ، وغير ذلك من الحوادث المشكورة  
والأعمال المبرورة.

وكان أبو بكر وعمر أفضل سيرة وأشرف  
سريرة من عثمان وعلي - رضي الله عنهم أجمعين -  
فهذا كانا أبعد عن الملام ، وأولى بالثناء العام  
حتى لم يقع في زمانهما شيء من الفتن ، فلم يكن  
للخوارج في زمنهما لاقول ماثور ولا سيف  
مشهور ، بل كان كل سيوف المسلمين مسلولة  
على الكفار ، وأهل الإيمان في إقبال وأهل الكفر  
في إدبار .

ثم إن الرافضة أو أكثرهم لفرط جهلهم  
وضلالهم يقولون : إنهم ومن اتبعهم كانوا كفاراً  
مرتدين ، وأن اليهود والنصارى خير منهم ، لأن  
الكافر الأصلي خير من المرتد .

وقد رأيت هذا في عدة من كتبهم ، وهذا  
القول من أعظم الأقوال افتراءً على أولياء الله  
المتقين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين .



١٥ - ومن الدلائل الدالة على فساد [ هذا  
 الافتراء ] أن يقال : من المعلوم بالاضطرار  
 والمتواتر من الأخبار أن المهاجرين هاجروا من  
 مكة وغيرها إلى المدينة ، وهاجر طائفة منهم  
 كعمر وعثمان وجعفر بن أبي طالب هجرتين :  
 هجرة إلى الحبشة ، وهجرة إلى المدينة وكان  
 الإسلام إذ ذاك قليلا ، والكفار مسئولون على عامة  
 الأرض ، وكانوا يؤذون بمكة ويلقون من أقاربهم  
 وغيرهم من المشركين من الأذى مالا يعلمه إلا  
 الله ، وهم صابرون على الأذى متجرعون مرارة  
 البلوى ، وفارقوا الأوطان وهجروا الخلان لمحبة  
 الله ورسوله والجهاد في سبيله ، كما وصفهم الله  
 تعالى بقوله : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من  
 ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا

وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون . ﴿١١﴾ .

وهذا كله فعلوه طوعاً واختياراً من تلقاء أنفسهم لم يكرههم عليه مكره ، ولا ألجأهم إليه أحد ، فإنه لم يكن للإسلام إذ ذاك من القوة ما يكره به أحد على الإسلام . وكان النبي ﷺ إذ ذاك هو ومن تبعه منهيين عن القتال ، مأمورين بالصفح والصبر ، فلم يسلم أحد إلا باختياره ، ولا هاجر أحد إلا باختياره ، ولهذا قال أحمد بن حنبل وغيره من العلماء إنه لم يكن من المهاجرين من نافق ، وإنما كان النفاق في قبائل الأنصار لما ظهر الإسلام بالمدينة ودخل فيه قبائل الأوس والخزرج .

ولما صار للمسلمين دار يمتنعون بها ويقاتلون دخل في الإسلام من أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب من دخل خوفاً ، وكانوا منافقين ، كما قال تعالى : ﴿ ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق

لأتعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ﴿١﴾ .

ولهذا إنما ذكر النفاق في السور المدنية ،  
وأما السور المكية فلا ذكر فيها للمنافقين فإن  
من أسلم قبل الهجرة لم يكن فيهم منافق ، والذين  
هاجروا لم يكن فيهم منافق ، بل كانوا مؤمنين  
بالله ورسوله محبين لله ولرسوله ، وكان الله  
ورسوله أحب إليهم من أولادهم وأهلهم وأموالهم .

وإذا كان كذلك علم أن رميهم - أو رمي  
أكثرهم أو بعضهم بالنفاق كما يقوله من يقوله من  
الرافضة من أعظم البهتان الذي هو نعت الرافضة  
وإخوانهم من اليهود .

فإن النفاق كثير ظاهر في الرافضة إخوان  
اليهود ، ولا يوجد في الطوائف أكثر وأظهر  
نفاقاً منهم حتى يوجد فيهم النصيرية ،  
والإسماعيلية وأمثالهم ممن هو من أعظم الطوائف  
نفاقاً وزندقة وعداوة لله ولرسوله .

١٦ - وكذلك دعواهم عليهم الردة من أعظم  
الأقوال بهتاناً فإن المرتد إنما يرتد لشبهة أو

شهوة ومعلوم أن الشبهات والشهوات في أوائل الإسلام كانت أقوى ، فمن كان إيمانهم مثل الجبال في حال ضعف الإسلام كيف يكون إيمانهم بعد ظهور آياته وانتشار أعلامه ؟ .

وأما الشهوة : فسواء كانت شهوة رياسة ، أو مال ، أو نكاح أو غير ذلك ، كانت في أول الإسلام أولى بالإتباع ، فمن خرجوا من ديارهم ، وأموالهم وتركوا ما كانوا عليه من الشرف والعز ، حباً لله رسوله طوعاً غير إكراه كيف يعادون الله ورسوله طلباً للشرف والمال ؟ .

ثم هم في حال قدرتهم على المعادة وقيام المقتضى للمعادة لم يكونوا معادين لله ورسوله ، بل مواليين لله ورسوله معادين لمن عادى الله ورسوله .

فحين قوي المقتضى للموالاتة ، وضعفت القدرة على المعادات يفعلون نقيض هذا ؟ . هل يظن هذا إلا من هو من أعظم الناس ضللاً ؟ .

وذلك أن الفعل إذا حصل معه كمال القدرة عليه وكمال الإرادة له وجب وجوده .

وهم في أول الإسلام كان المقتضى لإرادة  
معاداة الرسول أقوى لكثرة أعدائه ، وقلة أوليائه  
وعدم ظهور دينه .

وكانت قدرة من يعاديه باليد واللسان  
حينئذ أقوى ، حتى كان يعاديه آحاد الناس  
ويباشرون أذاه بالأيدي والألسن .

ولما ظهر الإسلام وانتشر كان المقتضي  
للمعاداة أضعف والقدرة عليها أضعف .

ومن المعلوم أن من ترك المعاداة أولاً ثم  
عاداه ثانياً لم يكن إلا لتغير إرادته أو قدرته .

ومعلوم أن القدرة على المعاداة كانت أولاً  
أقوى والموجب لإرادة المعادات كان أولاً أولى ،  
ولم يتجدد عندهم ما يوجب تغير إرادتهم ولا  
قدرتهم فعلم علماً يقينياً أن القوم لم يتجدد  
عندهم ما يوجب الردة عن دينهم البتة .

والذين ارتدوا بعد موت النبي ﷺ إنما  
كانوا ممن أسلم بالسيف كأصحاب مسيلمة وأهل  
نجد .

فأما المهاجرون الذين أسلموا طوعاً فلم  
يرتد منهم - ولله الحمد - أحد ، وأهل مكة لما

اسلموا بعد فتحها هم طائفة منهم بالردة ثم ثبتهم  
الله بسهيل بن عمرو .

وأهل الطائف لما حاصرهم النبي ﷺ بعد  
فتح مكة ، ثم رأوا ظهور الإسلام فأسلموا مغلوبين  
فهموا بالردة ، فثبتهم الله بعثمان بن أبي العاص .  
والأنصار هم الذين قاتلوا الناس على  
الإسلام ، ولهذا لم يرتد من أهل المدينة أحد ، بل  
ضعف غالبهم بموت النبي ﷺ وذلت أنفسهم عن  
الجهاد على دينه حتى ثبتهم الله وقواهم بأبي بكر  
الصديق - رضي الله عنه - فعادوا إلى ما كانوا  
عليه من قوة اليقين وجهاد الكافرين ، فالحمد  
لله الذي منَّ على الإسلام وأهله بصديق الأمة ،  
الذي أيد الله به دينه في حياة رسوله ﷺ وحفظه  
به بعد وفاته ، فالله يجزيه عن الإسلام وأهله خير  
الجزاء .

## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
الطرق التى يعلم بها صدق الخبر من كذبه	٢
درجات الصحابة فى العلم وتبليغه	٧
من الطرق التى يعلم بها صدق الخبر	٢٨
فصل فى الطرق التى يعلم بها كذب المنقول	٣٠
فصل فى الطرق العامة التى يعرف بها بطلان الخبر	٤٤





دار الفنون للطباعة والنشر والتجليف  
ص.ب. ٧٤٣٢ جدة ٢١٤٦٢  
تليفون (٦٥١٦١٣/٦٥٣٠٧٦٨)